الرد على من أنكر الحرف والصوت

المعروف بـ

رسالة السجزي إلى أهل زبيد



تأليف

الإمام الحافظ أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم

الوائلي السجزي

المتوفى سنة ٤٤٤ هـ رحمه الله تعالى



قرأه وضبطه وعلق عليه

محمد محب الدين أبو زيد

طبع على ثلاث نسخ خطية

المكتبة العمرية

دار الذخائر



وبه أستعين

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عُدوان إلا علىٰ الظالمين، وصلىٰ الله علىٰ محمد النبيِّ وآله أجمعين.

أمَّا بعدُ؛ فقد ذُكِر لي عنكم -وفَّقنا الله وإيَّاكم لمرضاته- وقوفُكم علىٰ كتاب «الإبانة» الذي أَلَّفتُه في الرَّدِّ علىٰ الزائغين في مسألة القرآن، وأنَّكم وجدتُم المخالفين ببلدكم يَشْغَبون عند ذِكر الحرف والصوت، وأنَّه قد صَعُبَ عليكم تجريدُ القول فيهما، واستخراجُ ذلك من الكتاب؛ لكثرة الأسانيد المتخلِّلة للنُّكَت التي تحتاجون إليها، وسألتم إفرادَ القول في هذا الفصل بترك الأسانيد، ليسهلَ عليكم الأخذُ بكَظْم المُخالف[1]، وردُّ شَغْبِهِ [فأجبتُكم إلىٰ ذلك مُبتغيًا ثوابَ الله ﷻ، مع كراهتي لتجريد قول][2] الإسناد معه، وسامَحَتْ[3] نفسي[4] بذلك، رجاءَ وصولكم إلىٰ طَلِبَتِكم[5]، وحصول العلم لكم بفساد مذهب الخصم، والله وليُّ التوفيق، وهو حسبُنا ونِعم الوكيل.

---

(١) أي: الأخذ بحَلْق المخالف وإسكاته. «تاج العروس» (ك ظ م).
(٢) من (ل).
(٣) سامحت: وافقت. «تاج العروس» (س م ح).
(٤) «نفسي» ليس في (ل).
(٥) الطلِبة: بكسر اللام الشيء المطلوب. «مختار الصحاح» (ط ل ب).

اعلموا- أرشدنا الله وإيَّاكم- أنه لم يكن خلافٌ بين الخلق علىٰ اختلاف نِحَلهم من أول الزمان إلىٰ الوقت الذي ظهر فيه ابنُ كُلَّاب[1] والقَلَانِسي[2] والصَّالحي[3] والأشعري[4] وأقرانُهم، الذين يتظاهرون بالرد علىٰ المعتزلة، وهم معهم، بل أخس حالًا منهم في الباطن = في أنَّ الكلامَ لا يكون إلا حرفًا وصوتًا ذا تأليف واتِّساق، وإن اختلفت به اللغات.

وعَبَّر عن هذا المعنىٰ الأوائل الذين تكلَّموا في العقليات، وقالوا: الكلام حروف مُتَّسقة، وأصوات مُقطَّعة.

وقالت العربُ: الكلام: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنىٰ.

فالاسم مثل: زيد، وعمرو، وحامد.

والفعل مثل: جاء، وذهب، وقام، وقعد.

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب -بضم الكاف وتشديد اللام- البصري، كان باقيًا قبل الأربعين ومائتين، صنف في الرد علىٰ الجهمية والمعتزلة مصنفات، وبيَّن تناقضهم فيها، لكنه ذهب إلىٰ أن الرب لا تقوم به الأمور الاختيارية، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا نادىٰ موسىٰ حين جاء الطور، وغير ذلك من البدع. «منهاج السنة النبوية» (١/ ٣١٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٤).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي، من معاصري أبي الحسن الأشعري. «تبيين كذب المفتري» (ص: ٣٩٨).

(٣) قوله: «والصالحي» ليس في «درء التعارض». ولم أجد له ترجمة.

(٤) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري البصري المتكلِّم، كان معتزليًّا، ثم تاب من الاعتزال، وصنف في الرد عليهم، توفي سنة (٣٢٤ هـ). «تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٩٤).

والحرف الذي يجيء لمعنىً مثل: هل، وبل، [وقد][1]، وما شاكل ذلك.

فالإجماعُ منعقدٌ بين العقلاء علىٰ كون الكلام حرفًا وصوتًا، فلما نبغ ابن كُلَّاب وأضرابه، وحاولوا الردَّ علىٰ المعتزلة من طريق مجرَّد العقل، وهم لا يَخْبُرون أصولَ السُّنَّة، ولا ما كان السلف عليه، ولا يحتجُّون بالأخبار الواردة في ذلك؛ زَعْمًا منهم أنها أخبار آحاد، وهي لا تُوجِب علمًا.

وألزمتهم المعتزلةُ أنَّ الاتفاقَ حاصلٌ علىٰ أنَّ الكلامَ حرفٌ وصوتٌ، ويدخله التعاقُبُ والتأليفُ، وذلك لا يوجد في الشاهد إلا بحركة وسكون، ولا بدَّ له مِن أنْ يكون ذا أجزاء وأبعاض، وما كان بهذه المثابة لا يجوز أن يكون من صفات ذات الله؛ لأن ذاتَ الله سبحانه لا توصف بالاجتماع والافتراق، والكلِّ والبعض، والحركة والسكون. وحُكمُ الصفة الذاتية حُكمُ الذات.

قالوا: فعُلِم بهذه الجملة أنَّ الكلامَ المضافَ إلىٰ الله سبحانه خلقٌ له، أحدثه وأضافه إلىٰ نفسه. كما نقول: عبد الله، وخلق الله، وفعل الله.

فضاق بابن[2] كُلَّاب وأضرابِهِ النَّفَس عند هذا الإلزام؛ لقلَّة معرفتهم بالسنن، وتركِهم قبولها، وتسليمِهم العِنَانَ[3] إلىٰ مجرَّد العقل، فالتزموا ما قالته المعتزلة، وركبوا مكابرة العِيان[4]، وخرقوا الإجماعَ المنعقدَ بين الكافة المسلم والكافر.

---

(١) من (ل)، «درء التعارض». (٢) في (ل): «ابن».
(٣) العِنان، بالكسر: سير اللجام الذي تُمسك به الدابة. «تاج العروس» (ع ن ن).
(٤) العِيان: رؤية الشيء بالعين. «الصحاح» (ع ي ن).

وقالوا للمعتزلة: الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام، وإنما يُسمَّىٰ ذلك كلامًا علىٰ المجاز؛ لكونه حكايةً أو عبارةً عنه، وحقيقة الكلام: معنىٰ قائم بذات المتكلِّم.

فمنهم مَن اقتصر علىٰ [هذا][(١)] القدر، ومنهم مَن احترز عمَّا عُلِم دخوله علىٰ هذا الحد، فزاد فيه ما يُنافي السكوت والخرس والآفات المانعة من الكلام.

ثم خرجوا مِن هذا إلىٰ أنَّ إثبات الحرف والصوت في كلام الله سبحانه تجسيم، وإثبات اللغة فيه تشبيه، وتعلَّقوا بشُبَهٍ منها: قول الأخطل[(٢)]:

إنَّ البيانَ مِن الفؤادِ وإنَّما جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دليلا

فغيَّروه وقالوا:

إنَّ الكلامَ مِن الفؤادِ وإنَّما جُعِلَ اللسانُ على الكلام دليلا

وزعموا أنَّ لهم حُجَّةً علىٰ مقالتهم في قول الله سبحانه: ﴿**وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ**﴾ [المجادلة: ٨]، وفي قوله ﷻ: ﴿**فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗا**﴾ [يوسف: ٧٧].

واحتجُّوا بقول العرب: أرىٰ في نفسِك كلامًا، وفي وجهِك كلامًا.

---

(١) من (ل)، «درء التعارض».

(٢) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، شاعر نصراني، اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم، وهو أحد الثلاثة المتفق علىٰ أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل، توفي سنة (٩٠هـ). «الأعلام» للزركلي (٥/ ١٢٣).

وألجأهم الضِّيقُ ممَّا يدخل عليهم في مقالتهم إلىٰ أنْ قالوا: الأخرس متكلِّم، وكذلك الساكت والنائم، ولهم في حال الخرس والسكوت والنوم كلامٌ هم متكلِّمون به.

ثم أفصحوا بأنَّ الخرس والسكوت والآفات المانعة من النُّطق ليست بأضداد الكلام، وهذه مقالة تُبيِّن فضيحةَ قائلها في ظاهرها من غير ردٍّ عليه.

ومَن عُلِمَ منه خرقُ إجماع الكافة، ومخالفةُ كلِّ عقليٍّ وسمعيٍّ قبله، لم يُناظَر، بل يُجانَب ويُقمَع[(١)]، ولكن لمَّا عُدِم مَن ينظر في أمر المسلمين مُحِنَّا[(٢)] بالكلام مع مَن ينبغي أنْ يُلحَق بالمجانين.

وأصل تلبيسهم علىٰ العوام وتمويههم علىٰ المبتدئين: هو أنَّ الحرفَ والصوتَ لا يجوز أن يوجَدا إلا عن آلة وانخراق، مثل: الشَّفَتين [واللسان][(٣)] والحنَك، وأنَّ لكلِّ حرف مَخْرجًا معلومًا، وأنَّ اللهَ سبحانه ليس بذي أدوات بالاتفاق، فمَن أثبت الحرفَ والصوتَ في كلامه، فقد جعله جسمًا ذا أدوات، وهو كفر، قال الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فيجب أنْ لا يكون ككلامه كلامٌ.

ونفوس ذوي النقص مُسرِعةٌ إلىٰ قبول هذا التمويه، يظنون أنَّ في ذلك تنزيهًا لله سبحانه، والأمر بخلاف ذلك.

---

(١) من قوله: «اعلموا أرشدنا الله وإيَّاكم أنه لم يكن خلاف ...» إلىٰ هذا الموضع نقله شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٢/ ٨٣- ٨٦).

(٢) أي: اختُبِرنا وامتُحِنَّا وابتُلينا. «المصباح المنير» (م ح ن).

(٣) من (ل).

وزاد علي بن إسماعيل الأشعري في التمويه فقال: قد أجمعنا علىٰ أنَّ الله سبحانه سمعًا، وبصرًا، وكلامًا، ووجهًا، واتفقنا علىٰ أنَّ سمعَه بلا انخراق، وبصرَه بلا انفتاح، ووجهَه بلا تنضيد، فوجب أن يكون كلامُه بلا حرف ولا صوت.

وقالوا جميعًا: إنَّ أحدًا من السلف لم يقل: إنَّ كلامَ الله حرفٌ وصوتٌ، فالقائل بذلك مُحدِث، والحَدَث في الدين مردود.

والأشعري خاصةً اضطرب[1] قولُه في هذا الفصل، فقال في بعض كتبه: كلام الله ليس بحرف ولا صوت، كما أنَّ وجهَه ليس بتنضيد، وكلام كلِّ متكلِّم سواه حرف وصوت.

وقال في غير ذلك من كتبه: الكلام معنًىٰ قائمٌ بنفس المتكلِّم كائنًا مَن كان ليس بحرف ولا صوت.

وإثبات قولين مختلفين في باب التوحيد وإثبات الصفات تخبُّط وضلال، والعقليَّات بزعم القائلين بها لا تحتمل مثل هذا الاختلاف، والحدود العقلية لا يُرجع فيها إلَّا إلىٰ مَن تقدَّم، دون مَن أراد أن يُؤسِّس لنفسه اليومَ باختياره أساسًا واهيًا.

فالذي تحتاجون إليه -حفظكم الله- معهم في إزالة تمويههم:

١- أنْ تُقيموا البرهانَ بأن الحُجَّةَ القاطعةَ هي التي يَرِدُ بها السمع لا غير، وأنَّ العقلَ آلةٌ للتمييز فحسب.

---

(١) في (ع): «اضرب». والمثبت من (ل).

٢- ثم تُبَيِّنوا ما السُّنَّة؟ وبِمَ يصير المرءُ من أهلها؟ فإنَّ كلًّا يَدَّعِيها، وإذا عُلِمَت وعُرِف أهلُها بان أنَّ مُخالِفَها زائغٌ، لا ينبغي أن يُلتفتَ إلى شُبَهه.

٣- وأنْ تَدُلُّوا على أنَّ مقالتَهم مُؤَدِّيةٌ إلى نفي القرآن أصلًا، وإلى التكذيب بالنصوص الواردة فيه، والردِّ لصحيح الأخبار، ورفعِ أحكام الشريعة.

٤- ثم تُبرهِنوا على أنَّهم مُخالفون لمقتضى العقل، [قائلون][1] بأقاويل متناقضة، مُظهِرون بخلاف ما يعتقدونه، وذاك شبيهٌ بالزندقة.

٥- ثم تُعرِّفوا العوامَّ أن فِرَقَ اللفظيَّة[2] والأشعريَّة موافقون للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وزائدون عليهم في القُبح وفساد القول في بعضها.

٦- وأن تُورِدوا الحُجَّةَ على أنَّ الكلامَ لن يَعْرَى عن حرف وصوت البتة، وأنَّ ما عَرِيَ عنهما لم يكن كلامًا في الحقيقة، وإنْ سُمِّي في وقت بذلك تجوُّزًا واتِّساعًا، وتُحقِّقوا جوازَ وجودِ الحرف والصوت من غير آلة وأداة وهواء منخرق، وتسوقوا قولَ السلف وإفصاحهم بذكر الحرف والصوت أو[3] ما دل عليهما، وتجمعوا بين العلم والكلام في إثبات الحدود بهما.

٧- ثم تذكروا فِعْلَهم في إثبات الصفات في الظاهر، وعُدُولهم إلى التأويل المخالف له في الباطن، وادِّعائهم أنَّ إثباتَها على ظاهرها تشبيه.

---

(١) من (ل).

(٢) هم الذين يقولون: لفظنا بالقرآن مخلوق. ويُدخلون في ذلك القرآن الملفوظ المتلو المسموع. وقد أنكر عليهم الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة هذا، وقالوا: اللفظية جهمية. «درء التعارض» (١/ ٢٦٠).

(٣) في (ل): «و».

٨- ثم تشرحوا أنَّ الذي يزعمون بشاعتَه من قولنا في الصفات ليس على ما زعموه، ومع ذلك فلازمٌ لهم في إثبات الذات مثل ما يُلزِمون أصحابَنا في الصفات.

٩- وأن تذكروا شيئًا مِن قولهم؛ لتقفَ العامَّةُ على ما يقولونه، فينفروا عنهم، ولا يقعوا في شِبَاكهم.

١٠- ثم تُظْهِروا كونَ شيوخهم أئمةَ ضلال، ودُعاةً إلى الباطل، ومُرتكِبين لِمَا[1] قد نُهوا عنه.

١١- ثم تَحذروا الرُّكونَ إلى كلِّ أحد، والأخذَ من كلِّ كتاب؛ فإنَّ التلبيسَ قد كَثُر، والكذبَ على المذاهب قد انتشر.

فجميعُ ما ذكرتُ أنَّ بكم إليه حاجة عند الردِّ عليهم أحدَ عشرَ فصلًا، مَن أحكمها تَمَكَّن من الردِّ عليهم، إذا سبق له العلم بمذهبه ومذهبهم.

وأمَّا العامِّي والمبتدئ فسبيلُهما أنْ لا يَصغَيا إلىٰ المخالف، ولا يحتجَّا عليه؛ فإنَّهما إنْ أَصْغَيَا إليه أو حاجَّاه خِيفَ عليهما الزَّلل عاجلًا، والانفتال[2] آجلًا، نسألُ اللهَ العونَ علىٰ بيان ما أشرنا إليه؛ فإنه لا حول لنا ولا قوة إلا به، وهو حسبُنا ونِعْمَ الوكيل.

---

(١) في (ع): «إلىٰ ما». والمثبت من (ل).

(٢) في (ل): «والانتقال». ومعناهما قريب.

الفصل الأول[١]

قال الله سبحانه لنبيِّه ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، فأمر جَلَّجَلَالُهُ نبيَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ أنْ يدعوَ إلىٰ إثبات الوحدانية بالوحي.

وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، فبيَّن أنَّ مَن تقدَّم مِن الرسل كانوا يحتجُّون علىٰ الكفار في الوحدانية بالوحي، ولم يؤمَروا إلا بذلك.

وقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦].

وقال النبيُّ ﷺ: **«أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فإذا قالوها عَصَموا مِنِّي دِمَاءَهم وأموالَهم إلَّا بحَقِّها، وحِسابُهم على الله تعالى»**[٢].

ولم يَدْعُ النبيُّ ﷺ إلىٰ المُحاجَّة بالعقل أحدًا، ولا أَمر بذلك أُمَّتَه.

---

(١) وهو كما ذكر المصنف في المقدمة: «إقامة البرهان علىٰ أنَّ الحجة القاطعة هي التي يَرِد بها السمع لا غير، وأن العقل آلة للتمييز فحسب».

(٢) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٣٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال عمر، وسهل بن حُنَيف(١): «اتَّهِموا الرأيَ على الدينِ»(٢).

ولا مخالف لهما في الصحابة، وقد كانا يجتهدان في الفروع، فعُلِمَ أنَّهما أرادا بذلك المنع من الرجوع إلى العقل في المعتقدات.

ولا خلافَ بين الفقهاء في أنَّ الكفارَ والمُلحدين لا يجب أنْ يُناظروا بالعقليات، وأنَّ المسلمين قد أُمِروا بالأخذ بما آتاهم الرسول، والانتهاءِ عما نهاهم عنه، وحُذِّروا مِن أنْ تُصيبَهم الفتنةُ أو العذابُ الأليمُ في مخالفتهم أمرَه، قال الله سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقد [كان](٣) عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع جلالته كَرِهَ الصُّلحَ يومَ

---

(١) هو سهل بن حنيف بن واهب الأنصاري الأوسي، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكان من أمراء علي بن أبي طالب، ومات بالكوفة سنة (٣٨هـ)، وصلى عليه علي رضي الله عنهما. «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٨٤).

(٢) أما حديث عمر؛ فقد أخرجه البزار (١٤٨)، والطبراني في «الكبير» (٨٢) ولفظه عن عمر: «اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتُني يوم أبي جندل أردُّ أمر رسول الله ﷺ برأيي، وما ألوت عن الحق، أن رسول الله ﷺ كان يكتب بينه وبين أهل مكة فقال: «اكتب بسم الله الرحمن الرحيم». فقالوا: لو نرى ذلك صدقناك بما تقول، ولكن اكتب كما نكتب: باسمك اللهم. قال: فرضي رسول الله ﷺ وأبيت، حتى قال لي: «يا عمر، تراني قد رضيت وتأبى أنت؟». قال: فرضيت».

وأما حديث سهل؛ فقد أخرجه البخاري (٧٣٠٨)، ومسلم (١٧٨٥)، ولفظه: «قال سهل بن حنيف: يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم، لقد رأيتُني يوم أبي جندل، ولو أستطيع أن أردَّ أمر رسول الله ﷺ عليه لرددته ...».

(٣) من (ل).

الحُدَيبية، واستعظمَ ردَّ المسلمين علىٰ الكفار، وكان ذلك من طريق العقل، حتىٰ قال له النبي ﷺ: «**تَراني قد رَضيتُ يا عمرُ وتأبى**»[١]. فانتبه عند ذلك عمر وسكت؛ عِلمًا منه بأنَّ الرسولَ ﷺ مُفتَرَضُ الطاعة، وأنَّه لا ينطقُ عن الهوىٰ، وأنَّ الوحيَ لا يُقابَل بالعقل.

ولا خلافَ بين المسلمين في أنَّ كتابَ الله لا يجوز ردُّه بالعقل، بل العقلُ دلَّ علىٰ وجوب قبوله والائتمام به، وكذلك قولُ الرسول ﷺ إذا ثبت عنه لا يجوز ردُّه، وأنَّ الواجبَ رَدُّ كلِّ ما خالفهما أو أحدَهما.

واتَّفق السلفُ علىٰ أنَّ معرفةَ الله من طريق العقل مُمْكنةٌ غيرُ واجبة، وأنَّ الوجوبَ من طريق السمع؛ لأنَّ الوعيدَ مُقترنٌ بذلك، قال الله تعالىٰ: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾ [الإسراء: ١٥]، فلمَّا عَلِمْنا بوجود العقل قبل الإرسال، وأنَّ العذابَ مُرتفِعٌ عن أهله، ووجدنا مَن خالف الرسلَ والنصوصَ مُستحِقًّا للعذاب، تبيَّنَّا أنَّ الحُجَّةَ هي ما ورد به السمعُ لا غير.

وقد اتَّفقنا أيضًا علىٰ أنَّ رجلًا لو قال: العقلُ ليس بحُجَّةٍ في نفسه، وإنَّما يُعرف به الحُجَّةُ. لم يُكفَّر ولم يُفسَّق، ولو قال رجلٌ: كتابُ الله سبحانه ليس بحُجَّةٍ علينا بنفسه. كان كافرًا مُباحَ الدم.

فتحقَّقْنا أنَّ الحُجَّةَ القاطعةَ هي التي [ورد][٢] بها السمعُ لا غير.

---

(١) هو جزء من حديث عمر السابق: «اتهموا الرأي علىٰ الدين»، وقد تقدم الكلام عليه قبل قليل.
(٢) من (ل).

ووجدنا أيضًا القائلين بالعقل المُجرَّد وأنَّه أولُ الحُجَج مختلفين فيه، كلُّ واحدٍ يزعم أنَّ الحقَّ معه، وأنَّ مُخالفَه قد أخطأ الطريقَ، ولا سبيلَ إلىٰ مَن يحكم بينهم في الحال، وإنَّما الحاصلُ دوامُ الجدل المنهيِّ عنه، ونجدُهم أيضًا يقولون اليومَ قولًا يزعمون أنَّه مقتضىٰ العقل، ويرجعون عنه غدًا إلىٰ غيره، وما كان بهذه المثابة لا يجب أنْ يكون حُجَّةً في نفسه.

ووجدنا الكتابَ المُنَزَّلَ غير جائز ورود النَّسخ عليه [بعد موت النبي ﷺ][1] وقد وجب علينا الإذعانُ له، والدخولُ تحت حُكمِه، فكانت الحُجَّةُ فيه لا في مُجرَّد العقل.

وإنَّما ورد الكتابُ بالتنبيه علىٰ العقل وفضله، وبيَّن أنَّ مَن خالف الكتابَ مِمَّن لا يَعقِل؛ لأنَّ العقلَ يقتضي قبولَ العبد مِن مولاه، وتَرْكَ ظنِّه[2] له، ومصيرَه إلىٰ طاعته، ويحكم بقُبح ما خالفَ ذلك. وفي هذا القَدْر كفايةٌ إنْ شاء الله تعالىٰ.

علىٰ أنَّ الأشعريَّ يزعم أنَّ العقلَ لا يقتضي حَسنًا ولا قبيحًا[3]. وهذا لعَمْري مُخالفةُ العقل عِيَانًا، وسيأتي بيان ذلك في غير هذا الفصل بمشيئة الله ﷻ[4].

وإذا ثبت ما قلناه زال شَغْبُهم في أنَّ العقلَ يقتضي ما يقولونه؛ لأنَّا لم نُؤمر باتباع عقل يُخالف السمعَ، وسنذكر كذبَهم في اقتضاء العقل ما صاروا إليه بعد هذا إنْ شاء الله ﷻ[5].

---

(١) من (ل).
(٢) في (ل): «خلافه».
(٣) نقل ذلك عنه أيضًا الشهرستاني في «الملل والنحل» (١/ ١٠١).
(٤) ينظر الفصل الخامس.
(٥) ينظر الفصل الرابع.

الفصل الثاني(١)

اعلموا -رحمكم الله- أنَّ السُّنَّةَ في لسان العرب هي: الطريقة، فقولنا: سُنَّة رسول الله ﷺ، يعني: طريقته، وما دعا إلى التمسُّك به.

ولا خلافَ بين العقلاء في [أنَّ](٢) سُنَّةَ الرسول عليه السلام لا تُعلَم بالعقل، وإنَّما تُعلَم بالنَّقل.

فأهل السُّنَّة هم الثابتون على اعتقاد ما نقله إليهم السلفُ الصالحُ رحمهم الله عن الرسول ﷺ، [و](٢) عن أصحابه رضي الله عنهم فيما لم يثبت فيه نصٌّ في الكتاب ولا عن الرسول ﷺ؛ لأنَّهم رضي الله عنهم أئمةٌ، وقد أُمِرْنا باقتفاء(٣) آثارهم، واتِّباع سُنَّتهم، وهذا أظهر مِن أنْ يُحتاجَ فيه إلى إقامة بُرهان.

والأخذُ بالسُّنَّة واعتقادها مما لا مِرية في وجوبه، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وقال رسول الله ﷺ: **«عليكم بسُنَّتي، وسُنَّةِ الخُلَفاءِ الرَّاشدين المَهْدِيين بعدي، عَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذِ(٤)، وإيَّاكُم ومُحْدَثات الأُمورِ؛ فإنَّ كلَّ مُحْدَثةٍ بِدْعةٌ، وكلَّ بِدْعةٍ ضَلالةٌ»**(٥).

---

(١) وهو كما ذكر المصنف في المقدمة: «بيان السنة ما هي؟ وبم يصير المرء من أهلها؟».

(٢) من (ل).

(٣) في (ع): «باقتداء». والمثبت من (ل).

(٤) النواجذ: الأضراس، والمراد: تمسكوا بها كما يتمسك العاض بجميع أضراسه. «تاج العروس» (ن ج ذ).

(٥) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ كَفَرَ[١]»[٢].

وإذا كان الأمرُ كذلك فكلُّ مُدَّعٍ للسنة يجب أنْ يُطالَب بالنقل الصحيح بما يقوله، فإنْ أتىٰ بذلك عُلِم صِدقُه، وقُبِل قولُه، وإنْ لم يتمكَّن من نقل ما يقوله عن السلف، عُلِم أنَّه مُحْدِثٌ زائغٌ، وأنَّه لا يستحقُّ أنْ يُصغىٰ إليه، أو يُناظَر في قوله[٣].

وخصومُنا المُتكلِّمون معلومٌ منهم أجمع اجتنابُ النقل والقول به، بل تمحينُهم[٤] لأهله ظاهر، ونفورُهم عنهم بيِّن، وكُتُبُهم عاريةٌ عن إسناد، بل يقولون: قال الأشعري، وقال ابن كُلَّاب، وقال القَلَانسي، وقال الجُبَّائي.

فأقلُّ ما يلزم المرء[٥] في بابهم أن يَعرِضَ ما قالوه علىٰ ما جاء عن النبي ﷺ، فإنْ وجده موافقًا له ومستخرَجًا منه قَبِلَه، وإنْ وجده مخالفًا له رمىٰ به.

---

(١) قال ابن عمر رضي الله عنهما هذا القول عندما سُئل عن صلاة السفر، فقال: ركعتين ركعتين، من خالف السنة كفر. وقد فسره ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التمهيد» (١١/ ١٧٥) بقوله: «الكفر هاهنا كفر النعمة، وليس بكفر ينقل عن الملة، كأنه قال: كفر لنعمة التأسي التي أنعم الله علىٰ عباده بالنبي ﷺ؛ ففيه الأسوة الحسنة في قبول رخصته، كما في امتثال عزيمته ﷺ».

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤٢٨١)، والبزار (٥٩٢٩)، والطبراني في «الكبير» (قطعة من جـ١٣، ١٤ ص: ٢٦٠ رقم ١٤٠١٠).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٥٤): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح».

(٣) قوله: «في قوله» ليس في ل، والسياق بدونه مستقيم.

(٤) أي: امتحانهم واختبارهم. «المصباح المنير» (م ح ن).

(٥) في (ل): «الأمر».

ولا خلافَ أيضًا في أنَّ الأُمَّةَ ممنوعون من الإحداث في الدين، ومعلومٌ أنَّ القائلَ بما ثبت مِن طريق النقل الصحيح عن الرسول ﷺ، لا يُسمَّىٰ مُحْدِثا، بل يُسمَّىٰ سُنِّيًّا مُتَّبِعًا.

وأنَّ مَن قال مِن[1] نفسه قولًا، وزعم أنَّه مقتضىٰ عقلِه، وأنَّ الحديثَ المُخالِفَ له لا ينبغي أنْ يُلتفَتَ إليه؛ لكونه من أخبار الآحاد، وهي لا توجِب علمًا، وعقلُه موجِبٌ للعلم = يستحقُّ أنْ يُسمَّىٰ مُحْدِثًا مُبتدِعًا مُخالِفًا.

ومَن كان له أدنىٰ تحصيلٍ أمكنَه أنْ يُفَرِّقَ بيننا وبين مُخالفينا بتأمُّل هذا الفصل في أول وهلة، ويعلَمَ أنَّ أهلَ السُّنَّة نحن دونهم، وأنَّ المُبتدعةَ خصومُنا دوننا. وبالله التوفيق.

---

(١) في (ع): «في». والمثبت من (ل).

الفصل الثالث(١)

لا خلافَ بين المسلمين أجمع في أنَّ القرآنَ كلامُ الله ﷻ، وأنَّه الكتابُ المُنَزَّلُ بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ، الذي له أول وآخر، وهو ذو أجزاء وأبعاض، وأنَّه شيء يَنْقَري ويتأتَّىٰ أداؤه وتلاوته.

ثم اختلفوا بعد هذه الجملة: فقال أهلُ الحق: هو غير مخلوق؛ لأنَّه صفةٌ من صفات ذاته، وهو المتكلِّم به علىٰ الحقيقة، وهو موصوفٌ بالكلام فيما لم يزل.

وقال بعضُ أهل الزَّيغ: هو مخلوقٌ، أحدثه في غيره، وأضافه إلىٰ نفسه(٢).

وقال آخرون منهم: هو كلامه، ولا نزيد عليه، ولا نقول: إنَّه مخلوقٌ، أو غير مخلوق(٣).

واتَّفق المُنتمون إلىٰ السُّنَّة بأجمعهم علىٰ أنَّه غيرُ مخلوق، وأنَّ القائلَ بخلقه كافرٌ، فأكثرهم قال: إنَّه كافرٌ كُفرًا ينقل عن المِلَّة. ومنهم مَن قال: هو كافرٌ بقول غير الحقِّ في هذه المسألة(٤).

والصحيح الأول؛ لأنَّ مَن قال: إنَّه مخلوقٌ، صار مُنكِرًا لصفةٍ من صفات ذات الله ﷻ، ومُنكِرُ الصفةِ كمُنكِرِ الذات، فكُفْرُه كُفْرُ جحودٍ لا غير.

---

(١) وهو كما ذكر المصنف في المقدمة: «التدليل علىٰ أن مقالة الكُلَّابية والأشعرية مؤدية إلىٰ نفي القرآن أصلًا، وإلىٰ التكذيب بالنصوص الواردة فيه، والرد لصحيح الأخبار، ورفع أحكام الشريعة».

(٢) وهم المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من أهل البدع.

(٣) وهؤلاء هم الواقفة.

(٤) نقل ذلك باختصار شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ٤٨٧).

وقال أبو محمد بن كُلَّاب ومَن وافقه، والأشعري وغيرهم: القرآن غير مخلوق، ومَن قال بخلقه كافرٌ، إلَّا أن اللهَ لا يتكلَّم بالعربية، ولا بغيرها من اللُّغات، ولا يدخل كلامَه النَّظْمُ والتأليفُ والتعاقُبُ، ولا يكون حرفًا ولا صوتًا.

فقد بان بما قالوه أنَّ القرآنَ الذي نفوا الخلقَ عنه ليس بعربي، وليس له أول ولا آخر.

ومُنكِر القرآن العربي، وأنَّه كلامُ الله كافرٌ بإجماع الفقهاء، ومُثبِت قرآن لا أول له ولا آخر كافرٌ بإجماعهم، ومُدَّعي قرآن لا لغةَ فيه جاهلٌ غبيٌّ عند العرب؛ لأن القرآنَ اسمٌ لكتاب الله ﷻ العربي، مختصٌّ به عند كثير من العلماء، ولذلك لم يهمزه غيرُ واحد من القُرَّاء والفقهاء، وهو قول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقراءة ابن كثير وغيره. وقالوا: إذا قرأ القارئُ قولَه سبحانه: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإسراء: ٤٥] هَمَزَ «قرأتَ»؛ لأنَّه مشتقٌّ مِن القراءة، [ولا يهمز قولَه: «القرآن»؛ لأنَّه لكتاب الله تعالىٰ][1].

---

(١) من (ل). وقول الشافعي وابن كثير رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٠٠) من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري قال: حدثنا الشافعي محمد بن إدريس قال: حدثنا إسماعيل بن قسطنطين قال: قرأتُ علىٰ شبل، وأخبر شبل أنه قرأ علىٰ عبد الله بن كثير، وأخبر عبد الله بن كثير أنه قرأ علىٰ مجاهد، وأخبر مجاهد أنه قرأ علىٰ ابن عباس، وأخبر ابن عباس أنه قرأ علىٰ أُبي، وقال ابن عباس: وقرأ أُبي علىٰ النبي ﷺ.

قال الشافعي: وقرأت علىٰ إسماعيل بن قسطنطين، وكان يقول: القرآن اسم وليس بمهموز ولم يؤخذ من «قرأت»، ولو أُخذ من «قرأت»، كان كل ما قُرئ قرآنًا، ولكنه اسم للقرآن، مثل التوراة والإنجيل، تهمز «قرأت» ولا تهمز «القرآن»، وكان يقرأ: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ يهمز «قرأت»، ولا يهمز «القرآن».

وينظر: «غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (١/ ١٦٦).

وعند بقية القُرَّاء والعلماء أنَّ القرآنَ مهموز، وهو اسم مشتقٌّ مِن: قَرَأ قِراءةً وقُرآنًا، أو مِن ضمِّ بعضِه إلىٰ بعض.

والعقل غير موجب لتسمية صفة لله سبحانه قرآنًا بالاتفاق، وإنَّما أُخِذَ هذا الاسمُ سمعًا، والسمعُ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وقوله: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٦٩].

وما لا يجوز أنْ يكون لغةً لا يكون شعرًا عند أحد، فلمَّا نفىٰ اللهُ ﷻ كونَ ما زعم كفارُ قُريش أنَّه شعر، وأثبته قرآنًا، لم تَبْقَ شُبهةٌ لذي لُبٍّ في أنَّ القرآنَ المختلَفَ في حُكمه، الذي أُمِر الجميعُ بالإيمان به، هو كتاب الله سبحانه العربيُّ، الذي عُلِم أولُه وآخرُه، فمَن زعم أنَّ القرآنَ اسمٌ لِمَا [هو](١) غيره وخلافه دونه، بان [جَهْلُه و](١) حُمْقُه.

فإنْ أقرَّ الأشعريُّ ومَن وافقه بأنَّ القرآنَ هو الذي يعرفه الخَلقُ، انتقض عليه قولُه: إنَّ الحرفَ والصوتَ لا مدخلَ لهما في كلام الله ﷻ. وقد أقرَّ بأنَّه غيرُ مخلوق، وإذا لم يكن مخلوقًا، وكان حروفًا لا محالة، كان إنكارُهم للحروف بعد ذلك سُخْفًا.

وإنْ زعموا أنَّ القرآنَ غيرُ الذي عَرَفه الخلقُ كفروا، ولم يجدوا حُجَّةً علىٰ قولهم مِن عقل ولا سمع.

---

(١) من (ل).

وإنْ قالوا: إنَّ القرآنَ اسمٌ لكلام الله جُملةً، وجب أنْ تُسمَّىٰ التوراةُ والإنجيلُ والزَّبُورُ والقرآنُ وصُحفُ إبراهيم وموسىٰ أجمعُ قرآنًا، ووجب أنْ يكونَ المؤمنُ بالتوراة من اليهود مؤمنًا بالقرآن وبما فيه، وغير جائز أنْ تؤخذَ منه الجِزية بعد وجوب الحُكم بإيمانه.

ثم قد أطلق الأشعريُّ أنَّ هذه التسميَّاتِ لم يستحقَّها كلامُ الله في الأزل، وإنما هي تَسميَّات للعبارات المختلفة التي نزلت في الأزمان المتغايرة، وكلُّ ذلك مُحدَث، فبيّن أنَّ التوراةَ اسمُ الكتاب [بالعِبْرانية، وأنَّ الإنجيلَ اسمُ الكتاب](١) بالسُّرْيانية، وأنَّه مُحدَث، وأنَّ القرآنَ اسمُ الكتاب بالعربية، وأنَّه مُحدَث.

فقوله: القرآن غير مخلوق، مع هذا القول تلاعب.

وقد ذكرنا في كتاب «الإبانة» صدرًا ممَّا ورد عن النبي ﷺ في هذا المعنىٰ، وتكلَّمنا علىٰ صحيحه وغريبه، وأنَّ أحدًا من الأمة قبل خصومنا هؤلاء ما عرف قرءآنًا ينقري ولا يدخله الحرف والصوت، والأشعري أيضًا لم(٢) يعرف ذلك، وإنَّما حمله علىٰ ما قال التحيُّر مع قلَّة الحياء، ألَا ترىٰ أنَّه يقول: القراءةُ مخلوقةٌ، والمقروءُ بها صفةٌ لله ﷻ غيرُ مخلوقة.

والخلق بالاتفاق لا يتوصَّلون إلىٰ قراءة ما ليس بحرف ولا صوت، فليس يكون مقروءًا البتة، فإنْ جاز كونُه مقروءًا فهو حروف وأصوات لا محالة، وإنْ لم يجز أنْ يكون حروفًا فمُحال أنْ يصير مقروءًا، وهذا ظاهر لمن هُدي رُشدَه.

---

(١) من (ل).

(٢) في (ل): «لا».

وأمَّا رفعُ أحكام الشريعة، فلأنَّها إنَّما ثبتت بالقرآن، فإذا كان الأشعريُّ عنده القرآن غير هذا النظم العربي، وأهلُ الحَلِّ والعَقْد لا يعرفون ما يقوله، ارتفعت أحكامُ الشريعة، ولا خلافَ بين المسلمين في أنَّ مَن جَحَد سورةً من القرآن، أو آيةً منه، أو حرفًا متَّفَقًا عليه، فهو كافر.

وفي هذا الإجماع تسويدُ وجهِ كلِّ مخالف لنا، وفيما ذكرتُ في هذا الفصل إشارات، إذا تأمَّلها ذو قَرِيحة(١) جرىٰ في الميدان قويَّ الجَنَان. وبالله التوفيق.

---

(١) القَرِيحة: أولُ ماء يُستنبط من البئر، ومنه قولهم: لفلان قريحة جيدة؛ يراد به استنباط العلم بجودة الطبع. «مختار الصحاح» (ق رح).

الفصل الرابع[(١)]

وأمَّا مُخالفتُهم لمقتضىٰ العقل ونصِّ الكتاب، فقولهم: إنَّ اللهَ سبحانه أفهمَ موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ كلامَه بلطيفةٍ، أدرك بها موسىٰ أنَّه كلامُه بلا واسطة، والكلامُ قديمٌ غيرُ مخلوق.

وقال أبو بكر بن الباقِلاني[(٢)]: إنَّ اللهَ مُتكلِّمٌ في الأزل، ولا يجوز أنْ يقال: إنَّه مُكَلِّمٌ في الأزل.

وفي هذا الفصل تناقض؛ لأنَّ الإفهامَ من صفات الفِعل، وأفعالُ الله تعالىٰ مُحدَثةٌ في غيره[(٣)]، فالكلام علىٰ هذا الأصل مخلوقٌ مُحدَثٌ، وإذا لم يَجُز أنْ يقال: إنَّه مُكَلِّمٌ في الأزل، كان التكليمُ فعلًا لا غير، فيكون الكلامُ مخلوقًا.

وأحدُ ما استدلَّ به العلماءُ علىٰ نفي الخلق عن كلام الله سبحانه قولُه عَزَّ وَجَلَّ:

---

(١) هو كما ذكر المصنف في مقدمة الكتاب: «إقامة البرهان علىٰ أنهم مخالفون لمقتضىٰ العقل، قائلون بأقاويل متناقضة، مظهرون خلاف ما يعتقدونه».

(٢) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري ثم البغدادي، ابن الباقلاني، صاحب التصانيف، كان يُضرب المثل بفهمه وذكائه، وكان متكلِّمًا علىٰ مذهب الأشاعرة، مات سنة (٤٠٣هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٩٠).

(٣) أفعال الله تعالىٰ قائمة به غير محدثة، يفعلها بقدرته ومشيئته، والخلق غير المخلوق؛ فالخلق فعل الخالق والمخلوق مفعوله، ولهذا كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستعيذ بأفعال الرب وصفاته كما في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت علىٰ نفسك». وينظر: «جامع الرسائل» لشيخ الإسلام (٢/ ١٩).

﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، فقالوا: أتىٰ بالمصدر ليُعلَمَ أنَّه كلامٌ من مُكَلِّم إلىٰ مُكَلَّم. وقال نوح بن أبي مريم[١] في ﴿تَكۡلِيمٗا﴾: «يعني المشافهة بين اثنين»[٢].

وإن لم يكن هناك مُشافهة، فالله تعالىٰ قال لموسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣]، والاستماع بين[٣] الخلق لا يقع إلَّا إلىٰ صوت، وهو غير الإفهام؛ لأن الفهمَ يتأخَّر عن السمع.

وقول الأشعري: «إنَّ كلامَ الله شيءٌ واحدٌ، لا يدخله التبعيض».

فإذا قال: إنَّ اللهَ أفهم موسىٰ كلامَه. لم يَخْلُ مِن أنْ يكونَ قد أفهمه كلامَه مطلقًا، فصار موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ عالمًا بكلام الله، حتىٰ لم يبقَ له كلامٌ من الأزل إلىٰ الأبد إلَّا وقد فهمه. وفي ذلك اشتراكٌ مع الله في علم الغيب، وذلك كُفرٌ بالاتفاق.

وفيه أيضًا ردٌّ لقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، فبيَّن أنَّ الرسلَ عليهم السلام لا يعلمون ما في نفسه عَزَّ وَجَلَّ.

---

(١) هو أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي، قاضي مرو، ويُعرف بنوح الجامع؛ لجمعه العلوم، قال الإمام أحمد بن حنبل: كان أبو عصمة يروي أحاديث مناكير لم يكن في الحديث بذاك، وكان شديدًا علىٰ الجهمية والرد عليهم، تعلَّم منه نُعيم بن حماد الرد علىٰ الجهمية. توفي سنة (١٧٣هـ). «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٥٦).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٤٧)، والطبري في «التفسير» (٧/ ٦٨٩)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٤/ ١١٢٠)، وابن بطة في «الإبانة» (٦/ ٣١٧ رقم ٤٨٦).

(٣) في (ل): «من».

والأشعري يقول: إنَّ الكلامَ معنًىٰ قائمٌ بالنفس، ليس بلغة ولا حرف. فإذا فهمه موسىٰ صار عالمًا بما في نفس الله، وذاك غير جائز بالاتفاق.

ثم إذا لم يكن الكلامُ حرفًا ولا صوتًا، وكان معنًىٰ قائمًا بالنفس؛ فهو والإرادة شيءٌ واحدٌ.

وإنْ قالوا: أفهمه ما شاء مَن كلامِه. رجعوا إلىٰ التبعيض الذي يُكَفِّرون به أهلَ الحق، ويُخالفون فيه نصَّ الكتاب، حيث قال الله سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلۡأَحۡزَابِ مَن يُنكِرُ بَعۡضَهُۥ﴾ [الرعد: ٣٦]، وقال: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٨٥].

والكتابُ عند السلف هو القرآن، [والقرآن][1] باتفاق المسلمين كلامُ الله.

ويقولون في الظاهر للعوام: قد سمع موسىٰ كلامَ الله علىٰ الحقيقة، وكلامُه ليس بصوت.

والعقلُ لا يقتضي أنْ يسمعَ بشرٌ مُبْقىٰ علىٰ بنيَتِه وعادته ما ليس بصوت علىٰ الحقيقة.

ويقولون: إنَّ كلامَ الله لا يجوز وجودُه بغير الله، ولا نزولُه إلىٰ محلٍّ، وهو يُتلىٰ ويُقرأ، وليس بلغة ولا حرف.

وتلاوةُ ما لا وصول للخلق إليه، ولا يوجد عندهم، ولا مدخلَ للحروف فيه، ممتنعٌ في العقل.

---

(١) من (ل).

واختلف قول الأشعري في كتبه [في][(١)] الناسخ والمنسوخ، فقال في بعضها: الناسخ والمنسوخ في كلام الله تعالىٰ علىٰ الحقيقة.

وإذا كان الكلامُ عنده شيئًا واحدًا، كان الناسخ هو المنسوخ لا فرقَ بينهما، ولا يتمعنىٰ[(٢)] في العقل ما يقوله البتَّة.

وقال في بعضها: الناسخ والمنسوخ في كتاب الله دون كلامه.

ففرَّق بين كتاب الله وكلامه، ونصوصُ القرآن تنطق بأنَّ كتابَ الله كلامُه، ألَا ترىٰ أنَّ الجنَّ قالت فيما أخبر اللهُ سبحانه عنها: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]، وفي موضع آخر: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠].

فبيَّن جَلَّجَلَالُهُ أنَّ الكتابَ هو القرآنُ لا غير، بتقريره ما قالوه، وتركه النَّكيرَ عليهم، وبوجود الاتفاق علىٰ أنَّ مسموعَ الجنِّ في هذه القصة شيء واحد في دفعة واحدة، وإنما أخبر الله سبحانه [بذلك][(١)] عنهم في غير سورة، فقال في بعضها: «القرآن»، وقال في غير ذلك: «الكتاب»، والقرآن كلام الله بالاتفاق.

واختلف قولُ الأشعري أيضًا في الإعجاز، فقال في موضع: الإعجازُ يتعلَّق بهذا النظم، وليس ذلك بكلام الله ﷻ، وإنَّما هو عبارةٌ عنه، وأمَّا صفة الله تعالىٰ فلا يجوز أنْ يقال: إنَّ الخلقَ يعجزون عنها، كما لا يجوز أنْ يقال: يقدرون عليها.

فجعل المُعجِزَ غير القرآن، وإجماعُ الأمة حاصلٌ علىٰ أنَّ القرآنَ هو

---

(١) من (ل).

(٢) كذا في (ع)، (ل). ولعله فعل مشتق من المعنىٰ.

المُعجِز للكافَّة، فمن زعم أنَّه ليس بمُعجِزٍ، والمُعجِز غيره، كان رادًّا لخبر الله سبحانه، وخارقًا للإجماع، وذلك كفر.

وقال في غير ذلك الموضع: الإعجاز متعلِّق بكلام الله، وكلامُ الله شيء واحد، لا سورة فيه [ولا آية](١) ولا حرف.

وفي هذا القول تكذيبٌ للنصِّ وإحالة: فأمَّا التكذيب؛ فإنَّ الله سبحانه قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

فبيَّن أنَّ التحدِّي واقعٌ إلىٰ مثل كلامه القرآن وإلىٰ سورة منه، فقول الأشعري:

«إنَّ المُعجِزَ هو الكتابُ دون القرآن» تكذيبٌ للنصِّ وخبره.

وقوله: «إنَّ المُعجِزَ هو الكلامُ وليس بسورة» تكذيبٌ للنصِّ أيضًا.

والإحالة هي في أنَّ التحدِّي واقعٌ إلىٰ الإتيان بمثل ما يُعلَم ويُعقَل، ولو كان بخلاف ذلك لما صحَّ جُملةً؛ لأنَّ العقلَ [لا](١) يقتضي أنْ يُتحدَّىٰ واحدٌ إلىٰ الإتيان بمثل ما لا يدري ما هو، ولا يعقل معناه، ومثل ذلك إذا سِيم(٢) واحدٌ كان لعبًا وهُزُوًا، والله سبحانه يتعالىٰ عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

---

(١) من (ل).
(٢) سِيم: كُلِّف وأُلزِم. «تاج العروس» (س و م).

وقال الأشعري: إنَّ اللهَ سبحانه يُرىٰ يوم القيامة علىٰ الحقيقة. وأظهر الردَّ علىٰ مَن أنكرها. وأفصح في بعض كتبِه أنه يُرىٰ بالأبصار.

وقال في موضع آخر: لا تختصُّ الرؤيةُ البصرَ، ولا تكون عن مقابلة؛ لأنَّ ما يُرىٰ مقابلةً كان جسمًا.

فهو إذا قال: «إنه يُرىٰ بالأبصار» لم يَجُزْ في العقل أنْ تكونَ الرؤيةُ عن غير مقابلة، وإنْ قال: إنَّ الرؤيةَ لا تختصُّ البصرَ. عاد إلىٰ قول المعتزلة، وصارت الرؤيةُ في معنىٰ العلم الضروري. وقد حُكي عن بعض متأخِّريهم أنَّه قال: لولا الحياءُ مِن مخالفة شيوخنا لقلتُ: إنَّ الرؤيةَ هي العلمُ لا غير.

وهكذا قالوا في سماع موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ كلامَ الله سبحانه: إنَّه لم يختصَّ الأُذُنَ. وإذا لم يختصَّ -بزعمهم- الأُذُنَ لم يكن سماعًا؛ لأنَّ هذه البِنْيَةَ مجبولةٌ علىٰ أنَّها لا تسمع إلَّا بالأُذُن.

والمقابلة لا تقتضي التجسيمَ كما زعموا؛ لأنَّ المرئيَّات في الشاهد[(١)] لا تخرج عن أنْ تكون جسمًا أو عَرَضًا علىٰ أصلهم، والله سبحانه باتفاقنا مَرئيٌّ، وليس بجسم ولا عَرَض[(٢)]، وإذا صحَّ ذلك، جاز أنْ يُرىٰ عن مقابلة، ولا يجب أنْ يكون جسمًا.

وقد نصَّ مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره من الأئمة رحمهم الله علىٰ أنَّ الله سبحانه يُرىٰ يوم القيامة بالأبصار[(٣)].

---

(١) في (ل): «المشاهدة».

(٢) يريد المصنف بنفي الجسم والعرض عن الله سبحانه: نفي مماثلته للمخلوقات.

(٣) أخرج الآجري في «الشريعة» (٢/ ٩٨٤ رقم ٥٧٤)، واللالكائي في «شرح أصول-

وزعموا أنَّ كلامَ الله مكتوبٌ في المصاحف علىٰ الحقيقة وليس بحروف.

والعقل لا يقتضي وجود مكتوب عاريًا عن الحروف.

وقالوا: ينبغي أنْ يكونَ كلامُ الله بخلاف كلام غيره. ثم قالوا: كلامُه وكلامُ غيره معنىٰ قائم في النفس.

فرفعوا ما أوجبوه من الخِلاف، وهذا تناقض.

وقالوا: إثباتُ الحروف في كلام الله تشبيهٌ. ثم قالوا: كلامُ الله وكلامُ غيره لا حروفَ فيهما.

فأفصحوا بالتشبيه، ولو كان قولُنا: «إنَّ الكلامَ لا يَعْرىٰ عن الحروف» تشبيهًا، مع كون الكتاب دالًّا علىٰ صحَّة قولِنا، وكذلك الأثر، وكلَّا أنْ يكون كذلك، لكان تشبيهُهم أفظعَ وأشنعَ؛ فإنَّهم زعموا أنَّ كلامَ الله لا حرفَ فيه ولا صوتَ، وكلامُ الذُّود والنَّمل[1] وسائر الحُكْل[2] لا حرف فيه ولا صوت، فشبَّهوا كلامَ الله بكلام الحُكْل، تعالىٰ الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

وقد اتَّفقت الأئمةُ علىٰ أنَّ الصفاتِ لا تؤخذ إلَّا توقيفًا، وكذلك شرحُها لا يجوز إلَّا بتوقيف.

= الاعتقاد» (٣/ ٥٥٥ رقم ٨٧٠) من طريق عبد الله بن وهب عن مالك أنه قال: «الناس ينظرون إلىٰ الله تعالىٰ يوم القيامة بأعينهم».

(١) في (ع): «وكلام الله وذو النحل»، وكأنه تصحيف. والمثبت من (ل).

(٢) الحُكْل، بضم فسكون: ما لا يُسمع صوته من الحيوان، كالذر والنمل. وقيل: العُجم من الطيور والبهائم. «تاج العروس» (ح ك ل).

فقولُ المتكلِّمين في نفي الصفات، أو إثباتِها بمجرَّد العقل، أو حَمْلِها على تأويلٍ مُخالفٍ للظاهر = ضلالٌ. ولا يجوز أنْ يوصَفَ الله سبحانه إلَّا بما وصفَ به نفسَه أو وصفه به رسولُه ﷺ، وذلك إذا ثبتَ الحديثُ، ولم يبقَ شُبهةٌ في صحَّتِه.

فأمَّا ما عدا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أنْ يُعتقدَ في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما يوجد فيها[1] باتفاق علماء الأثر.

ومخالفة الأشعري وأضرابه للعقليَّات، ومناقضتهم تكثُر، ولعلَّ اللهَ سبحانه يُسهِّل لنا جَمْعَ ذلك في كتابٍ مُفَرد بمنِّه، وإنَّما أشرنا هاهنا إلى يسير منه، وفيه مقنع إنْ شاء الله تعالى.

وأمَّا تظاهُرُهم بخلاف ما يعتقدونه كفعل الزنادقة؛ ففي إثباتهم أنَّ الله سبحانه استوىٰ على العرش، ومن عَقْدهم: أنَّ اللهَ سبحانه لا يجوز أنْ يوصف بأنَّه في سماء ولا في أرض، ولا على عرش ولا فوق.

وقد ذكر ابن الباقِلاني أنَّ الاستواءَ فِعلٌ له أحدثه في العرش[2].

وهذا مخالفٌ لقول علماء الأمة، وقد سُئِل مالك بن أنس رحمة الله عليه عن هذه المسألة، فأجاب بأنَّ الاستواءَ غيرُ مجهول، والكيفية غير معقولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة[3].

---

(١) بعده في حاشية (ع): «إلا»، والمثبت بدونه من (ل).

(٢) نسب هذا القول للباقلاني شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٣٩٣-٣٩٤) ونسبه لأبي الحسن الأشعري قبله، ونسبه للأشعري أيضًا البيهقي في «أسماء الله وصفاته» (ص: ١٠٣٢).

(٣) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص: ٦٦ رقم ١٠٤)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٤١ رقم ٦٦٤)، والبيهقي في «أسماء الله وصفاته» (ص ١٠٢٩ رقم ٨٧٤).

قال الله سبحانه: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾ [السجدة: ٥]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٣]، وقال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ﴾[الملك: ١٦-١٧] الآية والآية التي بعدها.

وقال النبي ﷺ: **«ما بينَ سماءٍ إلى سماءٍ مَسِيرةُ كذا [وكذا]**[١] **- حتى ذَكَرَ سبعَ سماواتٍ- وفوقَ ذلك بحرٌ ما بين أعلاه وأسفله مثلُ ما بين سماءٍ إلى سماءٍ، وفوق ذلك ثمانيةُ أَوْعالٍ**[٢] **كَوَاهِلُهُمْ تحت عرشِ الرحمنِ، وأقدامُهم تحت الأرضِ السابعةِ السُّفلى، وفوق ذلك العرشُ، واللهُ سبحانه فوق ذلك»**.

أخرجه أبو داود في كتاب «السنن»[٣].

---

(١) من (ل).

(٢) أي: ملائكة علىٰ صورة الأوعال، والوعل: تيس الجبل. «النهاية في غريب الحديث» (وع ل).

(٣) أبو داود (٤٧٢٣) من حديث العباس رضي الله عنه، وأخرجه أيضًا ابن ماجه (١٩٣)، والترمذي (٣٣٢٠) وقال: «هذا حديث حسن غريب» ثم أشار إلىٰ أنه رُوي موقوفًا.

وقد صححه الجورقاني في «الأباطيل» (١/ ٧٧ رقم ٧٢)، وشيخ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٩٢) وردَّ علىٰ من طعن فيه، وقال الذهبي في «العرش» (٢/ ٣٣ رقم ٢٤): «رواه أبو داود بإسناد حسن، وفوق الحسن».

وقد كنتُ ذهبتُ إلىٰ تضعيف الحديث في تعليقي علىٰ «أسماء الله وصفاته» للبيهقي (رقم ٨٥٤)؛ لانقطاعه وجهالة أحد رواته، ونقلتُ تضعيفَ بعض أهل العلم له، كابن الجوزي، والذهبي في «العلو»، والبوصيري. والحديث في حاجة إلىٰ مزيد بحث ونظر، يسَّر الله ذلك.

[ورُوي][1] عن أبي هريرة[2]، وجُبير بن مطعم[3]، ....

(١) من (ل).

(٢) أخرج الترمذي (٣٢٩٨) عن قتادة قال: حدثنا الحسن، عن أبي هريرة قال: بينما نبي الله ﷺ جالس وأصحابه إذ أتىٰ عليهم سحاب، فقال نبي الله ﷺ: «هل تدرون ما هذا؟». فقالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «هذا العنان، هذه روايا الأرض، يسوقه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إلىٰ قوم لا يشكرونه ولا يدعونه». ثم قال: «هل تدرون ما فوقكم؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإنها الرقيع، سقف محفوظ، وموج مكفوف». ثم قال: «هل تدرون كم بينكم وبينها؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «بينكم وبينها مسيرة خمسمائة سنة». ثم قال: «هل تدرون ما فوق ذلك؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن فوق ذلك سماءين، ما بينهما مسيرة خمسمائة عام» حتىٰ عد سبع سماوات، ما بين كل سماءين ما بين السماء والأرض، ثم قال: «هل تدرون ما فوق ذلك؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن فوق ذلك العرش، وبينه وبين السماء بُعد ما بين السماءين». ثم قال: «هل تدرون ما الذي تحتكم؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإنها الأرض». ثم قال: «هل تدرون ما الذي تحت ذلك؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن تحتها أرضًا أخرىٰ، بينهما مسيرة خمسمائة سنة» حتىٰ عد سبع أرضين، بين كل أرضين مسيرة خمسمائة سنة. ثم قال: «والذي نفس محمد بيده لو أنكم دلّيتم بحبل إلىٰ الأرض السفلىٰ لهبط علىٰ الله». ثم قرأ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

ثم قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه. ويُروىٰ عن أيوب، ويونس بن عبيد، وعلي بن زيد، قالوا: لم يسمع الحسن من أبي هريرة. وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث، فقالوا: إنما هبط علىٰ علم الله وقدرته وسلطانه. علم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان، وهو علىٰ العرش كما وصف في كتابه». وينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٥٧١ وما بعدها).

(٣) أخرج أبو داود (٤٧٢٦) عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، قال: أتىٰ رسول الله ﷺ أعرابي، فقال: يا رسول الله، جهدت الأنفس، وضاعت العيال، ونهكت الأموال، وهلكت الأنعام، فاستسق الله لنا؛ فإنا نستشفع بك علىٰ الله، ونستشفع بالله عليك، قال رسول الله ﷺ: «ويحك أتدري ما تقول؟» وسبَّح رسول الله ﷺ، فما زال يسبح حتىٰ عُرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «ويحك إنه لا يستشفع بالله علىٰ-

وغيرهما(١)، عن النبي ﷺ هذا المعنىٰ، والطرق مقبولةٌ محفوظةٌ.

ورُوي عن عبد الله بن مسعود(٢)، وعبد الله بن عباس(٣)، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وغيرهم، مثلُ ذلك موقوفًا.

= أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك أتدري ما الله، إن عرشه علىٰ سماواته لهكذا - وقال بأصابعه مثل القبة عليه- وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب». وفي رواية: «إن الله فوق عرشه، وعرشه فوق سماواته».

(١) أخرج البيهقي في «أسماء الله وصفاته» (رقم ٨٥٧) عن أبي نصر، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بين الأرض إلىٰ السماء مسيرة خمسمائة سنة، وغلظ السماء الدنيا مسيرة خمسمائة سنة، وما بين كل سماء إلىٰ السماء التي تليها مسيرة خمسمائة سنة، والأرضين مثل ذلك، وما بين السماء السابعة إلىٰ العرش مثل جميع ذلك، ولو حفرتم لصاحبكم ثم دليتموه لوجدتم الله ﷻ ثمة». وأعله بالانقطاع.

(٢) أخرج الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (٨١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٨٨٥) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمسمائة عام، وبين كل سماءين مسيرة خمسمائة عام، وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي إلىٰ الماء خمسمائة عام، والعرش علىٰ الماء، والله تعالىٰ فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه».

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «العرش» (١٦) عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في الله؛ فإن بين السماء السابعة إلىٰ كرسيه ألف نور، وهو فوق ذلك».

وأخرج الطبري في «التفسير» (١/ ٤٦٢) عن أبي صالح، عن ابن عباس في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] قال: «إن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كان عرشه علىٰ الماء، ولم يخلق شيئًا غير ما خلق قبل الماء، فلما أراد أن يخلق الخلق أخرج من الماء دخانًا، فارتفع فوق الماء فسما عليه، فسماه سماء ... إلىٰ أن قال: فلما فرغ من خلق ما أحب استوىٰ علىٰ العرش».

ونصَّ أحمد بن حنبل رحمة الله عليه علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ بذاته فوق العرش، وعلمُه بكلِّ مكان(١).

وروىٰ ذلك هو وغيره عن عبد الله بن نافع عن مالك بن أنس رحمة الله عليه(٢)، وقد رواه غير واحد مع ابن نافع عن مالك بن أنس.

وكذلك رواه الثقاتُ عن سفيان بن سعيد الثوري(٣)، ورُوي نحوه عن الأوزاعي(٤). هؤلاء أئمة الآفاق.

واعتقادُ أهلِ الحقِّ أنَّ الله سبحانه فوق العرش بذاته من غير مُماسة، وأنَّ الكَرَّاميَّة(٥) ومَن تابعهم علىٰ قول المُمَاسة ضُلَّال.

---

(١) قال الإمام أحمد في رواية الإصطخري ضمن «جمهرة عقائد أئمة السلف» (ص:٢١٣): «الله تعالىٰ علىٰ العرش فوق السماء السابعة العليا، ويعلم ذلك كله، وهو بائن من خلقه، لا يخلو من علمه مكان».

(٢) قال الإمام أحمد: حدثنا سريج بن النعمان قال: حدثنا عبد الله بن نافع قال: قال مالك: «الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو من علمه مكان». كما في «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (ص: ٣٥٣ رقم ١٦٩٩)، و«السنة» لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٧ رقم ١١).

(٣) أخرج اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٤٥ رقم ٦٧٢) عن معدان قال: سألت سفيان الثوري عن قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] قال: علمه.

(٤) أخرج البيهقي في «أسماء الله وصفاته» (ص: ١٠٢٨ رقم ٨٧٢) عن محمد بن كثير المصيصي قال: سمعت الأوزاعي يقول: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالىٰ ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا.

وصححه شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٣٩)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٣٦)، وجوَّد إسناده ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤٠٦).

(٥) هم أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني توفي سنة (٢٥٥هـ)، كان ممن يثبت الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلىٰ التجسيم والتشبيه. «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٠٨).

وقد أقرَّ الأشعريُّ بحديث النُّزول[(١)]، ثم قال: النُّزول فِعْلٌ له يُحدِثه في السماء[(٢)].

وقال بعضُ أصحابه: المراد به نُزول أمره. ونُزول الأمر عندهم لا يصحُّ[(٣)]، وعند أهل الحق: [النزول][(٤)] للذات بلا كيفية.

وزعم الأشعري: أنَّ اللهَ سبحانه غيرُ مُمازج للخلق، وغير مبايِنٍ لهم، والأمكنة غير خالية منه، وغير ممتلئة به. وهذا كلام مُسْنِت[(٥)] لا معنىٰ تحته، وتحقيقه النفي بعد الإثبات. وبعضُ أصحابه وافق المعتزلةَ وسائرَ الجهمية في قولهم: إن الله بذاته في كلِّ مكان.

وذُكِر عن بشر المَرِيسي[(٦)] أنَّه قيل له: فهو في جَوف حمارك؟ فقال: نعم[(٧)].

---

(١) أخرج البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا، حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له».

(٢) نسبه للأشعري البيهقيُّ في «أسماء الله وصفاته» (ص: ١١١٧).

(٣) بناء علىٰ قولهم في كلام الله: «إنه نفسي قائم بذاته» فلا يُتصوَّر نزوله. قاله الشيخ محمد باكريم.

(٤) من (ل).

(٥) كذا أمكنني قراءتها في (ع). وفي (ل): «مسقف». والمسنت في هذا السياق هو الجدب الذي لا فائدة منه. ينظر: «تاج العروس» (س ن ت).

(٦) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة أبو عبد الرحمن المريسي مولىٰ زيد بن الخطاب، من أصحاب الرأي، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي، إلا أنه اشتغل بالكلام، وجرد القول بخلق القرآن، وحُكي عنه أقوال شنيعة ومذاهب مستنكرة، أساء أهلُ العلم قولهم فيه بسببها، وكفَّره أكثرهم لأجلها، توفي سنة (٢١٨هـ). «تاريخ بغداد» (٧/ ٥٣١).

(٧) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٤٢-١٤٣).

ومَن قال هذا [القولَ][١] فهو كافر، والله سبحانه مُتَعالٍ عَمَّا قالوه.

وعند أهل الحقِّ أنَّ اللهَ سبحانه مُباين لخلقه بذاته، [وأنَّ الأمكنةَ غيرُ خاليةٍ عن علمِه، وهو بذاته سبحانه][٢] فوق العرش بلا كيفية، بحيث لا مكان.

وقد ثبت الحديثُ الذي في موطأ مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ وفي غيره من كتب العلماء: أنَّ النبي ﷺ قال للجارية التي أراد عِتقَها مَن عليه عِتقُ رقبةٍ مؤمنةٍ: «**أين الله؟**». قالت: في السماء. فقال: «**مَن أنا؟**». قالت: رسولُ الله. قال: «**اعتقها فإنَّها مؤمنةٌ**»[٣].

وعند الأشعري أنَّ مَن اعتقد أنَّ اللهَ بذاته في السماء فهو كافر.

وإنَّ زمانًا يُقبل فيه قولُ مَن يردُّ علىٰ الله سبحانه، وعلىٰ الرسول ﷺ، ويُخالف العقلَ، وُيعَدُّ مع ذلك إمامًا، لزمانٌ صعبٌ، والله المستعان.

ولقد قال الأوس بن حارثة بن ثعلبة[٤] عند موته قصيدة يوصي فيها إلىٰ ابنه مالك، وذلك قبل الإسلام فيها:

فإنْ تكن الأيَّامُ أَبْلَيْنَ أَعْظُمَى وشَيَّبْنَ رأسى والمشيب مع العُمْر
فإنَّ لنا ربًّا علا فوق عرشِهِ عليمًا بما نأتى مِنَ الخير والشرِّ

---

(١) من (ل).
(٢) من (ل)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٠).
(٣) أخرجه مالك (٥/ ١١٢٨)، ومسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي.
(٤) هو جد قبيلة الأوس -إحدىٰ قبيلتي الأنصار: الأوس والخزرج- تحوَّل بنوه من اليمن إلىٰ المدينة، وجاء الإسلام وهم فيها، وتفرعت عنهم بطون متعددة. «الأعلام» للزركلي (٢/ ٣١).

وقال غيرُه قبل الإسلام [أيضًا قصيدة فيها:

شَـــهِدتُ بـــأنَّ وعـــدَ اللهِ حـــقٌّ وأنَّ النـــارَ مثـــوى الكافرينـــا] [١]

وأنَّ العـــرشَ فـــوق المـــاءِ طـــافٍ وفـــوق العـــرش ربُّ العالمينـــا

[وتحملُـــهُ ملائكـــةٌ شِـــدادٌ ملائكـــةُ الإلـــهِ مُـــسَوِّمينا] [١]

وقيل: إنَّ عبد الله بن رواحة قاله في الإسلام، وهو صحابي [٢].

ومثله في الشعر وكلام العرب قديمًا كثير.

وليس في قولنا: «إنَّ اللهَ سبحانه فوق العرش» تحديد، وإنَّما التحديد يقع للمُحدَثات، فمِن العرش إلىٰ ما تحت الثرىٰ محدود، والله سبحانه فوق ذلك بحيث لا مكان ولا حد، لاتفاقنا أنَّ الله سبحانه كان ولا مكان، ثم خلق المكان، وهو كما كان قبل خلق المكان.

وقد ذكر الله سبحانه في القرآن ما يشفي الغَليل [٣] وهو قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٥-٦]، فخصَّ العرشَ بالاستواء، وذكر مُلْكَه لسائر الأشياء، فعُلِمَ أنَّ المرادَ به غيرُ الاستيلاء.

---

(١) من (ل).

(٢) أخرج الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (ص: ٥٦ رقم ٨٢) عن قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب، أنه حدثه أن عبد الله بن رواحة رضي الله عنه وقع بجارية له، فقالت له امرأته: فعلتها؟ قال: أما أنا فأقرأ القرآن، فقالت: أما أنت فلا تقرأ القرآن وأنت جنب، فقال: أنا أقرأ لك، فقال: ... ثم ذكر هذه الأبيات. فقالت: آمنت بالله وكذبت البصر.

قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ٩٠٠): «وقصته مع زوجته في حين وقع علىٰ أمته مشهورة، رويناها من وجوه صحاح».

(٣) في (ل): «العليل».

وإنَّما يقول بالتحديد مَن يزعم أنَّه سبحانه بكل مكان، وقد عُلِمَ أنَّ الأمكنةَ محدودةٌ، فإذا كان فيها بزعمهم كان محدودًا، وعندنا أنَّه مباينٌ للأمكنة، ومِن حَلِّها، وفوق كلِّ مُحدَث. فلا تحديدَ في قولنا [لذاته][1]، وهو ظاهرٌ لا خفاءَ به.

---

(١) من (ل). وفي «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٢): «فلا تحديد لذاته في قولنا».

الفصل الخامس[١]

وأمَّا موافقتُهم[٢] للمعتزلة: فإنَّ المعتزلة قالت: لا تجوز رؤيةُ الله تعالىٰ بالأبصار، وأنَّه ليس بمَرئيٍّ.

وقال الأشعري: هو مَرئيٌّ، ولا يُرىٰ بالأبصار عن مقابلة.

فأظهر خلافَهم، وهو موافقٌ لهم.

وقالت المعتزلة: لا يجوز أنْ توصفَ ذاتُ الله بالكلام، ولا كلام إلَّا ما هو حرف وصوت.

وقال الأشعري: يجب وصفُ ذاته سبحانه بالكلام، وليس ذلك بحرف ولا صوت.

فنفىٰ ما نفته المعتزلة، وأثبت ما لا يُعقل، فهو مُظهِرٌ خلافَهم، موافقٌ لهم في الأصل.

وأنكرت [المعتزلةُ][٣] حديثَ المِعْراج[٤].

---

(١) وهو كما ذكر المصنف في المقدمة: «بيان أن فِرَق اللفظية والأشعرية موافقون للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وزائدون عليهم في القبح وفساد القول في بعضها».

(٢) في (ل): «قولهم».

(٣) من (ل).

(٤) حديث المعراج له روايات كثيرة، منها ما أخرجه البخاري (٧٥١٧) عن شريك بن عبد الله عن أنس رضي الله عنه قال: ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة ... إلىٰ أن قال: ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله، حتىٰ جاء سدرة المنتهىٰ، ودنا للجبار رب العزة، فتدلىٰ حتىٰ =

وقال الأشعري: إنَّه ثابت، ثم قال: الله لا يجوز أنْ يوصف أنَّه فوق.

فكذَّب بما في حديث المِعْراج، فصار موافقًا لهم مع إظهار(١) الخلاف.

وقالت المعتزلة: السُّور والآي مخلوقة، وهي قرآن مُعْجِز.

وقال الأشعري: القرآن كلام الله سبحانه، والسور والآي ليست بكلام الله سبحانه، وإنَّما هي عبارة عنه، وهي مخلوقة.

فوافقهم في القول بخلقها، وزاد عليهم بأنَّها ليست بقرآن، ولا كلام الله سبحانه.

فإنْ زعموا أنَّهم يُقِرُّون بأنَّها قرآن.

قيل لهم: إنَّما تُقِرُّون بذلك علىٰ وجه المجاز؛ فإنَّ مِن مذهبهم أنَّ القرآنَ غيرُ مخلوق، وأنَّ الحروفَ [كلَّها](٢) مخلوقة، والسُّور حروف بالاتفاق، مَن أنكر ذلك لم يُخاطَب.

وإذا كانت حروفًا مخلوقةً لم يَجُز أنْ يكون قرآنًا غير مخلوق.

= كان منه قاب قوسين أو أدنىٰ، فأوحىٰ الله فيما أوحىٰ إليه: خمسين صلاة علىٰ أمتك كل يوم وليلة، ثم هبط حتىٰ بلغ موسىٰ، فاحتبسه موسىٰ، فقال: يا محمد، ماذا عهد إليك ربك؟ قال: عهد إليَّ خمسين صلاة كل يوم وليلة، قال: إن أمتك لا تستطيع ذلك، فارجع فليخفف عنك ربك وعنهم، فالتفت النبي ﷺ إلىٰ جبريل كأنه يستشيره في ذلك، فأشار إليه جبريل: أن نعم إن شئت، فعلا به إلىٰ الجبار، فقال وهو مكانه: يا رب خفف عنا فإن أمتي لا تستطيع هذا، فوضع عنه عشر صلوات ... إلىٰ آخر الحديث.

(١) في (ع): «إظهارهم». والمثبت من (ل).

(٢) من (ل).

وقالت المعتزلة: الزنا، والسرقة، وأخذ أموال الناس بغير حقٍّ، وما شاكل ذلك حرام، وهو قبيح في العقل قبل التحريم.

وقال الأشعري: العقل لا يقتضي حُسنَ شيء ولا قُبحَه، وإنما عُرِف القبيحُ والحَسنُ بالسمع، ولولا السمع ما عُرِف قُبحُ شيء ولا حُسنُه.

ثم زعم أنَّ معرفةَ الله سبحانه واجبةٌ في العقل قبل ورود السمع، وأنَّ تاركَ النظر فيها مع التمكُّن منه مستحِقٌّ للعقوبة.

والنصُّ إنَّما دلَّ علىٰ ترك عقوبته، لا علىٰ أنَّه مستحقٌّ لها.

فإنْ قال: إنَّ معرفةَ الله وجبت ولم يعلم حُسنها، واستحقَّ تاركُ النظر فيها اللومَ. كان متلاعبًا.

وإنْ قال: إنَّها حسنة. فقد أقرَّ بأنَّ العقلَ يقتضي معرفة الحسن والقبيح.

وإنَّما ضاق به النفس لما قالت له المعتزلة: الظلم قبيح في العقل، وإذا أراد شيئًا ثم عذَّب عليه كان ظُلمًا. فركِبَ الطريقةَ الشنعاءَ في أنْ لا حَسن في العقل ولا قبيح.

وكان الأمر أيسر في ردِّ ما قالوه من هذا؛ لأنَّ موضوعَ اسم الظلم لوضع الشيء في غير موضعه، وأخذ ما ليس للآخذ أخذُه. والله خالق الأشياء ومالكها ومُدبِّرها، وليس لأحد أنْ يعترض عليه فيما يصنع فيها، ولا يضع الشيء إلَّا فيما يجعله موضِعًا له، ولا يأخذ شيئًا إلَّا وهو أولىٰ به، ولا يُتَصوَّر معنىٰ الظلم في أفعاله، وقد قال الله سبحانه: ﴿لا يسأل عما يفعل وهم يسألون﴾ [الانبياء: ٢٣].

ولقد حكىٰ [لي][(١)] محمد بن عبد الله المالكي المغربي، وكان فقيهًا صالحًا، عن الشيخ أبي سعيد البَرْقي، وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببَرْقة،

(١) من (ل).

عن أستاذه خلف المُعَلِّم[(١)]، وكان من فقهاء المالكيين أيضًا، أنَّه قال: أقام الأشعريُّ أربعين سنةً على الاعتزال، ثم أظهر التوبةَ، فرجع عن الفروع، وثبت على الأصول.

وهذا كلامُ خبير بمذهب الأشعري وغَوْره[(٢)].

ففي هذا القدر كفاية، ولعلَّ غيرَ هذه الرسالة يأتي على شرح موافقته لهم، فيقفوا عليه إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) هو المعروف بابن أخي هشام الخياط، من أهل القيروان، كان شيخ الفقهاء وإمام أهل زمانه في الفقه والورع، لم يكن في وقته أحفظ منه، وكان يُعرف بمعلِّم الفقهاء، وعنه تفقه أكثر القرويين، توفي سنة (٣٧١هـ). «الديباج المذهب» (١/ ٣٤٧).

(٢) نقل ذلك شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٧/ ٢٣٧) عن السجزي في «الإبانة» ثم قال: «قلت: ليس مراده بالأصول ما أظهروه من مخالفة السنة؛ فإن الأشعري مخالف لهم فيما أظهروه من مخالفة السنة، كمسألة الرؤية والقرآن والصفات.

ولكن أصولهم الكلامية العقلية التي بنوا عليها الفروع المخالفة للسنة، مثل هذا الأصل الذي بنوا عليه حدوث العالم وإثبات الصانع، فإن هذا أصل أصولهم، كما قد بينا كلام أبي الحسين البصري وغيره في ذلك، وأن الأصل الذي بنت عليه المعتزلة كلامها في أصول الدين، هو هذا الأصل الذي ذكره الأشعري، لكنه مخالف لهم في كثير من لوازم ذلك وفروعه، وجاء كثير من أتباع المتأخرين، كأتباع صاحب الإرشاد، فأعطوا الأصول التي سلمها للمعتزلة حقها من اللوازم، فوافقوا المعتزلة على موجبها، وخالفوا شيخهم أبا الحسن وأئمة أصحابه، فنفوا الصفات الخبرية، ونفوا العلو، وفسروا الرؤية بمزيد علم لا ينازعهم فيه المعتزلة، وقالوا: ليس بيننا وبين المعتزلة خلاف في المعنى، وإنما خلافهم مع المجسمة، وكذلك قالوا في القرآن: إن القرآن الذي قالت المعتزلة: إنه مخلوق، نحن نوافقهم على خلقه، ولكن ندعي ثبوت معنى آخر، وأنه واحد قديم.

والمعتزلة تنكر تصور هذا بالكلية، وصارت المعتزلة والفلاسفة مع جمهور العقلاء، يشنِّعون عليهم بمخالفتهم لصريح العقل، ومكابرتهم للضروريات».

الفصل السادس(١)

ينبغي أنْ يُنظر في كتبِ مَن دَرَجَ، وأخبارِ مَن سَلَفَ؛ هل قال أحدٌ منهم: إنَّ الحروفَ المُتَّسقة التي يتأتَّىٰ(٢) سماعُها وفهمُها ليست بكلام الله سبحانه علىٰ الحقيقة؟ وأنَّ الكلامَ غيرُها ومخالفٌ لها؟ وأنَّه معنًىٰ لا يُدرىٰ ما هو غيرُ محتملٍ شرحًا وتفسيرًا؟

فإنْ جاء ذلك عن أحدٍ مِن الأوائل والسلف وأهل النِّحَل قَبْل مُخالفينا الكُلَّابية والأشعرية، عُذِروا في موافقتهم إيَّاه.

وإنْ لم يَرِد ذلك عمَّن سلف مِن القرون والأُمم، ولا نطق به كتابٌ مُنَزَّلٌ، ولا فاهَ به نبيٌّ مُرسلٌ، ولا اقتضاه عقلٌ، عُلِمَ جَهْلُ مخالفينا وإبداعُهم(٣)، ولم يقدر أحدٌ [في](٤) علمي علىٰ إيراد ذلك عن الأوائل، ولا اتِّخاذه(٥) إيَّانا في أثر ولا عقل.

---

(١) وهو كما ذكر المصنف في المقدمة: «إيراد الحجة علىٰ أنَّ الكلام لن يَعرىٰ عن حرف وصوت البتة، وأنَّ ما عرىٰ عنهما لم يكن كلامًا في الحقيقة، وإنَّما سُمِّي في وقت بذلك تجوزًا واتساعًا، وتحقيق جواز وجود الحرف والصوت من غير آلة وأداة وهواء منخرق، وسياق قول السلف وإفصاحهم بذكر الحرف والصوت أو ما دل عليهما، والجمع بين العلم والكلام في إثبات الحدود بهما».

(٢) في (ع): «يأتي». والمثبت من (ل).

(٣) أي: وابتداعهم. يقال: أبدع الرجل، وابتدع: إذا أتىٰ ببدعة. «تاج العروس» (ب د ع).

(٤) من (ل).

(٥) في (ل): «إيجاده». وذهب الدكتور محمد باكريم أنه قد يكون صواب العبارة: «ولا اتخاذهم إياه دينًا في أثر أو عقل». والله أعلم.

وكلُّ ما يتعلَّق به مخالفونا في هذا الفصل فمِن المجاز، أو بنيَّات الطُّرُق[١]، والعقلُ والسمعُ معًا يؤيِّدان ما نقوله، وبه نطق الكتابُ والأثرُ، وثبت العُرْفُ به.

فأمَّا تعلُّقهم ببيت الأخطل؛ فإنَّ معنىٰ قوله: «إنَّ البيانَ من الفؤادِ»[٢] هو: أنَّ المرءَ إنَّما يُروِّي في نفسه[٣] أولًا ما يريد أنْ يتكلَّم به، فالموجِبُ للبيان هو الذي انطوىٰ عليه القلبُ، وحقيقةُ الكلام هو النُّطقُ به المسموعُ لا غير.

والذي قاله الأخطل إنَّما يكون في أوقات مخصوصة لآحاد من الناس، والغالبُ من أحوالِهم الكلامُ علىٰ الهاجس[٤] بما لم يُزَوِّروه[٥] في أنفسِهم ولم يَهُمُّوا به.

ولو كان حقيقةُ الكلام ما يتعلَّق بالفؤاد دون النُّطق، لكان كلُّ ذي فؤادٍ ناطقًا متكلِّمًا في حال سكوته ووجود الآفة به، كالأخرس والطفل والنائم.

---

(١) بُنيَّات الطريق، بالضم مصغرًا: الطرق الصغار التي تتشعَّب من الجادة. «تاج العروس» (ب ن ي).

(٢) ينظر البيت بتمامه (ص ٥٠). وقد قال الإمام ابن قدامة في «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» (ص: ٤٢) في ردِّه علىٰ مَن تعلَّق بهذا البيت: «يحتاجون إلىٰ إثبات هذا الشعر ببيان إسناده، ونقل الثقات له، ولا نقنع بشهرته؛ فقد يشتهر الفاسد، وقد سمعتُ شيخنا أبا محمد بن الخشاب إمام أهل العربية في زمانه يقول: قد فتَّشت دواوين الأخطل القديمة، فلم أجد هذا البيت فيها».

(٣) روَّيتُ في الأمر تروية: نظرتُ وفكَّرتُ بتأنٍّ. «تاج العروس» (ر و ي).

(٤) الهاجس: الخاطر، يقال: هجس الشيء في صدره هجسًا: خطر بباله ووقع في خَلَده، أو هو أن يحدِّث نفسه في صدره، مثل الوسواس. «تاج العروس» (هـ ج س).

(٥) سيشرح المصنف معناها (ص: ٩٣).

ولا خلافَ بين العقلاء في أنَّ الطفلَ الرضيعَ أولَ [ما][1] يُولد غير متكلِّم، وأنَّ الأخرسَ والساكتَ ليسا بمتكلِّمين، وكذلك النائم في الغالب.

وقد دلَّ القرآنُ علىٰ أنَّ الكلامَ[2] هو النُّطق، وذلك قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

والإنصاتُ عند العرب تركُ النُّطق[3]، وقال النبي ﷺ: «رَحِمَ اللهُ مَن تَكَلَّمَ فغَنِمَ، أو سَكَتَ فسَلِمَ»[4].

فعُلِم بذلك أنَّ السكوتَ والكلامَ لا يجتمعان في الوقت الواحد في محلٍّ واحد.

ولا خلاف بين صُدور علماء المسلمين أنَّ مَن قال في نفسه: عبدي حُرٌّ؛ من غير أنْ ينطقَ بذلك، لم يُعتَق عبدُه.

ولو قال: عبدي حُرٌّ؛ نُطقًا، ثم قال: لم أنوِ بما قلتُ عِتقَه. حُكِم بعِتق العبد، ولم يُلْتَفَت إلىٰ نيَّتِه.

---

(١) من (ل).

(٢) في (ع): «القرآن». والمثبت من (ل).

(٣) في «مختار الصحاح» (ن ص ت): «الإنصات: السكوت والاستماع».

(٤) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٣٩ رقم ٥٨٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ١٩ رقم ٤٥٨٩) من حديث أنس رضي الله عنه. وقد رُوي عن الحسن مرسلًا.

قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٤/ ١٦٣٢): «رواه ابن أبي الدنيا في الصمت، والبيهقي في الشُّعب، والخرائطي في مكارم الأخلاق هكذا مرسلًا، ورجاله ثقات، ورواه البيهقي في الشُّعب من حديث أنس بسند فيه ضعف؛ فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين».

وينظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٣٦٤ رقم ٥١٥)، و«السلسلة الصحيحة» (٨٥٥).

ولو قال إنسانٌ في نفسه: أمُّ فلان زانيةٌ، أو فلان زانٍ؛ ولم ينطق بذلك لم يلزمه حدُّ القذف.

وإنْ نطق بذلك، وقال: ما في نفسي شيء مما قلتُه. حُدَّ، ولم يُلْتَفت إلىٰ ما في نفسه.

وغيرُ جائزٍ عند ذوي التحصيل تعلُّقُ الأحكام بالمجاز دون الحقيقة فيها.

فلمَّا وجدنا أحكامَ الشريعة المتعلِّقةَ بالكلام منوطةً بالنُّطق الذي هو حرف وصوت، دون ما في النفس، عَلِمنا أنَّ حقيقةَ الكلام هي الحرف والصوت.

ولو حلف امرؤ أنَّه لا يتكلَّم ساعةً من النهار، فأقام في تلك الساعة يحدِّث نفسَه بأشياء، ولا ينطق بها، كان بارًّا غيرَ حانث، ولو كان الكلامُ هو ما في النفس لَحنث في أول ما يُحَدِّث به نفسَه.

فإن قيل: الأيمان إنَّما تتعلَّق بالعُرف؛ فلذلك لم يحنث إذا لم ينطق.

قيل: هذا من أعظم الحُجَج عليكم؛ لأنَّكم أُلْجِئتُم إلىٰ الإقرار بأنَّ عُرفَ الناس كافَّةً هو: أنَّ حقيقة الكلام هي النطقُ الذي لا يَعْرَىٰ عن حرف وصوت، دون ما في النفس.

ولو كان الكلامُ من الفؤاد علىٰ ما زعموا لم يَجُز أنْ يوصف الله سبحانه بالكلام أصلًا؛ لأنَّه ليس بذي فؤاد، تعالىٰ الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

والأخطل نصراني إسلامي(١)، وهو ومَن تقدَّمه من شُعراء الجاهلية، إنَّما

---

(١) أي: نصراني الديانة، إسلامي المنشأ؛ حيث كان يعيش في دولة الإسلام في عهد بني أمية.

نحتجُّ بقولهم في موضوعات لغة العرب، ومعرفة الكلام ما هو؟ مِمَّا يشترك فيه العربُ وسائر الناس، ولا يُحتَجُّ فيه ببيت نادر مع ظهور فساده.

وأمَّا احتجاجُهم بقول الله سبحانه: ﴿ وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ [المجادلة: ١٨][(١)] فمُنقلِب[(٢)] عليهم؛ لأنَّ القولَ لمَّا كان في الحقيقة هو الحروف المُتَّسقة[(٣)] المسموعة، والذي [كان][(٤)] من المنافقين [كان][(٤)] بخلاف ذلك، بيَّن الله سبحانه أنهم قالوه في أنفسهم.

ونحن لا نُنْكر تجويزَ العرب وسائر العقلاء أنْ يقال: قلتُ في نفسي، وحدَّثتُ نفسي. وإنَّما نقول: إنَّ ذلك تجوُّز واتساع، وليس بحقيقة الكلام؛ لِمَا ذكرناه أوَّلًا مِن تعلُّق الأحكام[(٥)] بما هو حروف دون ما في النفس.

وأمَّا تعلُّقُهم بقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْۚ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾ [يوسف: ٧٧] فمِثْلُ الأول، والقول في النفس مجاز، وإنَّما سُمِّي بذلك؛ لأنَّه يصير في ثاني الحال قولًا، والعرب تُسمِّي الشيءَ باسم الشيءِ إذا كان قريبًا منه، أو كان منه بسبب.

وقد ذكرنا قولَ الأوائل والعرب قبل هذا[(٦)]، وأنَّ الكلام هو الحروف المُتَّسقة[(٧)]، والأصوات المُقَطَّعة، والاسم، والفعل، والحرف الجائي لمعنىٰ.

---

(١) في (ع) الآية هكذا: «ويقولون في أنفسهم ما ليس لهم علم»، وهو خطأ. والمثبت من (ل).
(٢) في (ع): «فنقلتُ». والمثبت من (ل).
(٣) في (ع)، (ل): «المشتقة». والمثبت من مواضع سابقة (ص: ٤٨، ٨٧).
(٤) من (ل).
(٥) في (ل): «الكلام».
(٦) ينظر مقدمة المؤلف: (ص: ٤٨).
(٧) في (ع)، (ل): «المشتقة». والمثبت من مواضع سابقة (ص: ٤٨، ٨٧).

وقد نهىٰ النبي ﷺ عن صوم الصَّمت(١).

وإذا كان الصامتُ متكلِّمًا في حال صمته، فلا معنىٰ للنهي.

ومِن قول الحُكَماء: لئن كان الكلامُ من فضة، فإنَّ السكوتَ مِن ذهب(٢).

ففُضِّل السكوتُ علىٰ الكلام لاقتران السلامة به؛ فإن النبي ﷺ قال: «**مَنْ صَمَتَ نَجَا**»(٣).

---

(١) أخرج أبو داود (٢٨٧٣) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: حفظت عن رسول الله ﷺ: «لا يُتم بعد احتلام، ولا صمات يوم إلىٰ الليل».
قال المنذري: «فيه يحيىٰ بن محمد الجاري، قال البخاري: يتكلمون فيه. وقال ابن حبان: يتجنب ما انفرد به. وقد رُوي هذا الحديث من رواية أنس وجابر، وليس فيها شيء يثبت».
وينظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ٢٧٥ وما بعدها).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «الزهد» لأبيه (٢٧٢) عن سفيان عن لقمان الحكيم عليه السلام. وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤٧) عن الأوزاعي عن سليمان بن داود عليه السلام.

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٨٥)، وأحمد (٦٤٨١)، والترمذي (٢٥٠١) من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة».
وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣/ ٤٧ رقم ١١٤) من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن عمرو المعافري، به.
وذهب ابن عبد البر إلىٰ ثبوته فقال في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٤٧ رقم ٩٠٨): «ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: من صمت نجا».
وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٥٣٦): «رواه الترمذي، وقال: حديث غريب، والطبراني، ورواته ثقات».

=

والشاعر قال:

ما إنْ نَدِمْتُ على سُكوتٍ مرةً فلقد نَدِمْتُ على الكلام مِرارا(١)

والذي يقول في نفسه مِن غير أنْ ينطقَ به ساكتٌ عند الخلق كافةً، فلا يقع التفاضلُ بينه وبين السكوت، وإنَّما يقع ذلك بين النطق بالحروف والأصوات والسكوت عنه.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث السَّقِيفة: «وكنتُ [قد](٢) زَوَّرْتُ في نفسي مقالةً أردتُ أنْ أقومَ بها بين يَدَيْ أبي بكر»(٣)، فبيَّن أنَّه لم يَقُمْ بها في حال تَزَوُّرِه.

والتزوير في هذا الموضع هو: أنْ يُرَوِّيَ المرءُ في نفسه(٤) أولًا ما يحبُّ أنْ يتكلَّمَ به ويُصلحه، ويتأمَّل [حُسنَه](٢) إنْ قيل به، حتىٰ يُتصوَّر كالمَقُول ثم يَنطق به. وهذا شأنُ ذوي التحصيل خيفةً منهم علىٰ وقوع الزَّلَل مع العَجَلة.

= وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/ ١٦٢٣): «رواه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بسند فيه ضعف، وقال: غريب. وهو عند الطبراني بسند جيد».
وينظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٥٣ رقم ١١٤١)، و«السلسلة الصحيحة» (٥٣٦).

(١) نسبه الوشاء في «الموشىٰ» (ص: ٨) إلىٰ إبراهيم بن المهدي. ونسبه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٩١ رقم ٤٧١٣)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٤/ ١٧٨٨) إلىٰ أبي العتاهية، وساقا ذلك بإسنادهما إليه.

(٢) من (ل).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٣٠).

(٤) روَّيتُ في الأمر تروِيةً: نظرتُ وفكَّرتُ بتأنٍّ. «تاج العروس» (ر و ي).

وقال النبي ﷺ: «**إنَّ اللهَ تَجاوَزَ لي عن أُمَّتِي ما حَدَّثَتْ به أَنْفُسَهَا ما لم تَتَكَلَّمْ أو تَعْمَلْ به**»[١]. وهو حديث صحيح مشهور، وقد تلقَّته الأمةُ بالقبول، وعلَّقوا به كثيرًا من الأحكام.

وقد أخرج النبيُّ ﷺ حديثَ النفس عن أنْ يكون كلامًا في الحقيقة بقوله: «**ما لم يتكلَّم**[٢] **به**» فبيَّن أنَّ مَن تُحدِّث نفسُه بالشيء، غير متكلِّم به في تلك الحالة، غير مؤاخَذٍ بما كان منه.

وقال اليزيدي[٣] في كتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه من لغات العرب»: الحرف هو الواحد من حروف الكلام، والحرف حرف البئر، وحرف الرَّغيف، وحرفُ كلِّ شيء جانبه، والحرف الشكُّ، فسَّروا قولَه جلَّ وعزَّ: ﴿عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]: علىٰ شكٍّ، والحرف الناقة الضامِرة التي قد نَحُلَت.

فبيِّنٌ أنَّ الكلامَ عند العرب هو الحروف لا غير.

واليهود والنصارىٰ مُقِرُّون بأنَّ لله كلامًا، ومختلفون في نفي الخلق عنه وإثباته، كاختلاف المسلمين، ومُجمِعون علىٰ أنَّ الكلامَ لا يكون إلا حرفًا وصوتًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (٢٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) كذا في (ع)، (ل) بالياء في أوله.

(٣) هو إبراهيم بن أبي محمد يحيىٰ بن المبارك بن المغيرة أبو إسحاق العدوي المعروف بابن اليزيدي، بصري سكن بغداد، وكان ذا قدر وفضل، وحظ وافر من الأدب، سمع من أبي زيد الأنصاري، وأبي سعيد الأصمعي، وله كتاب مصنف يفتخر به اليزيديون، وهو «ما اتفق لفظه واختلف معناه»، وله كتاب «مصادر القرآن»، و كتاب «بناء الكعبة وأخبارها»، وكان شاعرًا مجيدًا، توفي سنة (٢٢٥هـ). «تاريخ بغداد» (٧/ ١٦٨).

فإنْ قال قائل: إنَّ أكثر ما ذكرتَ في هذا الفصل مما يتعلَّق بالشاهد، والله تعالىٰ بخلاف المشاهدات، فوجب أنْ لا يكون كلامُه حرفًا وصوتًا، إلَّا أنْ يأتيَ نصٌّ من الكتاب، أو إجماعٌ من الأمة، أو خبرٌ من أخبار التواتر، بأنَّ كلامَ الله سبحانه حرفٌ وصوتٌ.

قيل له: الواجب أنْ يُعلَمَ أنَّ اللهَ تعالىٰ إذا وصف نفسَه بصفةٍ هي معقولةٌ عند العرب، والخطابُ وَرَدَ بها عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يُبيِّن سبحانه أنَّها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسَّرها النبي ﷺ لَمَّا أدَّاها بتفسيرٍ يخالف الظاهر، فهي علىٰ ما يعقلونه ويتعارفونه.

والذي يوضِّح ذلك: هو أنَّ الله سبحانه قد أثبت لذاته علمًا، ونطق بذلك كتابه فقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وكان المعقول من العلم عند المخاطَبين به أنَّه إدراك المعلوم علىٰ ما هو به، فكان علمُ الله سبحانه إدراكَ المعلوم علىٰ ما هو به، وعِلمُ المُحدِث أيضًا إدراك المعلوم علىٰ ما هو به.

وكذلك لما أثبت اللهُ لنفسه السمعَ بدلالة النَّصِّ حيث قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، وقال النبي ﷺ في ذِكر الحُجُب: «**مَا أَدْرَكَهُ بَصَرُهُ**»(١). وقالت عائشة رضي الله عنها: «**سُبْحَانَ**(٢) **مَنْ وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ**»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣) من حديث أبي موسىٰ الأشعري، قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: «إن الله ﷻ لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهىٰ إليه بصره من خلقه».

(٢) في (ع): «يا سبحان الله». والمثبت من (ل).

(٣) أخرجه النسائي (٣٤٦٠)، وابن ماجه (١٨٨) من طريق الأعمش، عن تميم بن سلمة، عن عروة، عن عائشة، أنها قالت: الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت=

وكان المعقولُ أنَّ السمعَ هو إدراكُ المسموعات علىٰ ما هي به، والبصرُ إدراكُ كلِّ ما يُبصَر علىٰ ما هو به، كان سمعُه سبحانه إدراكَ المسموع، وبصرُه إدراكَ ما يُبصَر(١) وكذلك سَمْعُ المُحدَث وبصرُه.

ومع ذلك فليس مِثلُ علمِه عِلمًا، ولا مِثلُ سمعِه وبصرِه سمعٌ ولا بصرٌ؛ لأنَّ علمَه صفةٌ لازمةٌ لذاته سبحانه في الأزل لا يدخل عليه السهوُ، ولا يجوز [عليه](٢) الجهلُ ولا النِّسيانُ. وعِلم المُحدَث عَرَضٌ مكتسَبٌ، يوجد وقتًا ويُعدَم وقتًا. وكذلك السمع والبصر ليسا من الله تعالىٰ بجارحتين، وهما من المُحدَث جارحتان.

وهذه القضية توجب أنْ يكون كلامُه حرفًا وصوتًا، وكذلك كلامُ المُحدَث، إلَّا أنَّ كلامَه مُعجِزٌ ولا انتهاءَ له وأزليٌّ(٣)، وكلامُ المُحدَث غيرُ مُعجِز وهو مُتَنَاهٍ، وعَرَضٌ لم يكن في وقت، ولا يكون في وقت.

= خولة إلىٰ رسول الله ﷺ تشكو زوجها، فكان يخفىٰ عليَّ كلامها، فأنزل الله ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١] الآية. وأخرجه البخاري (٩/ ١١٧) تعليقًا بصيغة الجزم، فقال: «وقال الأعمش» فذكره. وصححه ابن الملقن في «البدر المنير» (٨/ ١٤٥)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٣٩).

(١) بعده في (ع): «به». والمثبت بدونه من (ل).

(٢) من (ل).

(٣) أي: أزلي النوع، حادث الآحاد، ووضَّح ذلك المصنف فيما نقله عنه شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٢/ ٨٨) قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأما الله تعالىٰ فإنه متكلم فيما لم يزل، ولا يزال متكلمًا بما شاء من الكلام، يُسمِع مَن يشاء مِن خلقه ما شاء مِن كلامه إذا شاء ذلك، ويكلِّم من شاء تكليمه بما يعرفه ولا يجهله».

وينظر تعليقي علىٰ «أسماء الله وصفاته» للبيهقي (ص: ٥٩٧).

وكلامُه سبحانه بلا أداةٍ ولا آلةٍ ولا جارحةٍ، وكلامُ المُحدَث لا يوجد إلَّا عن أداةٍ وآلةٍ وجارحةٍ في المُعتاد.

وقول الأشعري: «لمَّا كان سمعُه بلا انخِراق، وجب أنْ يكون كلامُه بلا حرف ولا صوت». مغالطة، وبناؤه لا يقتضي ما قاله، وإنَّما يقتضي: أنَّ سمعَه لمَّا كان بلا انخِراق، وجب أنْ يكونَ كلامُه من غير لسان وشفتين وحَنَك. ولو قال ذلك لاستمرَّ، ولم يقع فيه خلاف، وإنما موَّه وغالَطَ، ويَمُرُّ ذلك علىٰ من قَصُر عِلمُه.

فهذا الذي ذكرناه من طريق العقل الذي يدَّعون أنَّه الحُجَّة القاطعة.

وأمَّا علىٰ طريقتنا: فالله سبحانه قد بيَّن في كتابه ما كلامُه، وبيَّن ذلك رسولُه ﷺ، واعترف به الصدرُ الأوَّلُ والسَّلَفُ الصالحُ رحمهم الله وآمنوا به، فقال الله سبحانه: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] وقال: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [المزمل:٢٠]، وقال: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل:٢٠].

وما سَمِعَ مُستجيرٌ قطُّ إلَّا كلامًا ذا حروف وأصوات، ولا قرأ قارئٌ البتَّةَ إلَّا ذلك. فلمَّا سمَّىٰ سبحانه هذا القرآنَ العربيَّ المُفَصَّلَ(١) كلامَه عُلِم أنَّ كلامَه حروف، كيف وقد أكَّد ذلك بذكر الحروف المُقَطَّعة في أوائل السور منه مثل: ﴿الٓمٓ﴾، و﴿الٓر﴾، و﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿طه﴾، و﴿حمٓ﴾، و﴿يسٓ﴾، و﴿صٓ﴾، و﴿قٓ﴾، و﴿نٓ﴾.

فمَن زعم أنَّها ليست من القرآن فهو كافر، ومَن زعم أنَّها من القرآن، والقرآنُ ليس بكلام الله فهو كافر.

ومَن زعم أنَّها عبارةٌ عن الكلام الذي لا حروف فيه، قيل له: هذا جهل

---

(١) في (ع): «الفصل». والمثبت من (ل).

وغباء؛ لأنَّ الكلام الذي تزعمه ليس يعرفه سواك، ولا يدري ما هو غيرُك، وأنت أيضًا فلا تدريه، وإنَّما تتخبَّط فيه.

ثم لو كان قولُك صحيحًا لوجب أنْ تكون [العبارةُ] (١) عنه مفهومةَ المعنىٰ بالاتفاق؛ لأنَّ موضوعَ العبارة التفسيرُ؛ ليُفهَم ما أَشْكَلَ من ظاهر الكلام، فإذا كان الكلامُ شيئًا واحدًا لا يُدرىٰ ما تفسيره، وكانت العبارةُ عنه حروفًا كثير (٢) الاختلاف في معانيها، ولم يُتَّفَق علىٰ معنىٰ منها، لم تُفِدِ العبارةُ شيئًا، والنبي ﷺ يقول: «**مَنْ قَرَأَ سُورةَ الإخلاص**» (٣)، و«**مَنْ قَرَأَ آيةَ الكُرسِي**» (٤)، و«**مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِن القُرآن**» (٥).

---

(١) من (ل). (٢) في (ن): «فأكثروا».

(٣) أخرج الترمذي (٢٨٩٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ عُدلت له بثلث القرآن».

وأصل الحديث في «صحيح البخاري» (٥٠١٣) من حديث أبي سعيد الخدري، أن رجلًا سمع رجلًا يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يرددها. فلما أصبح جاء إلىٰ رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، وكأن الرجل يتقالها، فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن».

ولم أجده باللفظ الذي ذكره المصنف.

(٤) أخرج الترمذي (٢٨٧٩) من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ حم المؤمن إلىٰ ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر: ٣]، وآية الكرسي حين يُصبح حُفظ بهما حتىٰ يُمسي، ومن قرأهما حين يُمسي حُفظ بهما حتىٰ يُصبح». وقال: «هذا حديث غريب».

وأصل الحديث في «صحيح البخاري» (٣٢٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام فأخذته، فقلت لأرفعنك إلىٰ رسول الله ﷺ. فذكر الحديث، فقال: إذا أويت إلىٰ فراشك فاقرأ آية الكرسي، لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتىٰ تصبح، فقال النبي ﷺ: «صدقك وهو كذوب، ذاك شيطان».

(٥) أخرج الترمذي (٢٩١٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:=

فبيَّن أنَّ القرآنَ سُور وآي وحروف.

ويقول: «**مَنْ حَلَفَ بسورةِ البَقَرةِ لَزِمَهُ في كُلِّ آيةٍ كَفَّارَةٌ**»[١]. ورُوي: «**في كُلِّ حَرْفٍ**»[٢]. وأفتىٰ بذلك غير واحد من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود[٣] وأبو هريرة.

= «من قرأ حرفًا من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ﴿الٓمٓ﴾ حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف». وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

(١) أخرج إسحاق بن راهويه في «المسند» (٤٤٢) – وعنه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٣٧١)- عن كلثوم بن محمد بن أبي سدرة، عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «**من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية منها يمين صبرٍ إنْ فَجَر**».

وإسناده ضعيف؛ كلثوم متكلَّم فيه خاصة في روايته عن عطاء الخراساني، وعطاء لم يسمع من أبي هريرة.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٣٤٦٣) من طريق مكحول عن أبي هريرة مرفوعًا، ومكحول لم يسمع من أبي هريرة، وفي الطريق إليه: ابن لهيعة.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٩٤٨) عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٨٦) عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (١٠/ ٧٤) عن مجاهد وعن الحسن مرسلًا، ثم قال: «هذا الحديث إنما رُوي من وجهين جميعًا مرسلًا، ورُوي عن ثابت بن الضحاك موصولًا مرفوعًا، وإسناده ضعيف، ورُوي في ذلك عن عبد الله بن مسعود».

(٢) لم أجده مرفوعًا، وأخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٩٥٠) عن ابن مسعود أنه سمع رجلًا يقول: وسورة البقرة، يحلف بها، فقال: أما إن عليه بكل حرف منها يمينًا.

(٣) أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٩٤٧) عن أبي كنف، أن ابن مسعود مر برجل وهو يقول: وسورة البقرة. فقال: «أتراه مكفِّرًا؟ أما إن عليه بكل آية منها يمينًا».

وأظهر ممَّا ذكرنا ويبيِّن خِزيَ مُخالفينا فيه قولُ الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] و«كن» حرفان، ولا يخلو الأمرُ من أحد وجهين:

إمَّا أنْ يكونَ المرادُ بقوله: «كن» التكوين، كما قالت المعتزلة.

أو يكون المرادُ به ظاهرَه، وأنَّ الله تعالىٰ إذا أراد إنجازَ شيء قال له: «كن» علىٰ الحقيقة فيكون.

وقد اتَّفق الأشعريُّ معنا علىٰ أنَّه علىٰ ظاهره لا بمعنىٰ التكوين، واستدلَّ علىٰ نفي الخلق عن القرآن لمَّا ردَّ علىٰ المعتزلة بقوله: «كن»(١).

فإنْ ثبت علىٰ أنَّه علىٰ ظاهره، فهو حرفان، وانتقض مذهبه.

وإنْ قال: إنَّه ليس بحرف البتَّةَ. صار بمعنىٰ التكوين، ولم يبقَ بينه وبين المعتزلة فرقٌ.

وأيضًا فلو كان الكلامُ غيرَ حرف، وكانت الحروفُ عبارةً عنه، لم يكن بُدٌّ مِنْ أنْ يُحكَم لتلك العبارة بحُكمٍ؛ إمَّا أنْ يكونَ اللهُ أحدثها في صدر، أو لوح، أو أنطق بها بعضَ عبيده، فتكون منسوبةً إليه.

---

(١) قال الأشعري في «اللمع»: «فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ أي: نكوِّنه فيكون، من غير أن يقول له في الحقيقة شيئًا.
قيل له: قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ فلو جاز لقائل أن يقول: لم يكن الله تعالىٰ قائلًا لشيء في الحقيقة: ﴿كُن﴾ وإنما المعنىٰ أن نكوِّنه فيكون، لجاز لزاعم أن يزعم أن الله تعالىٰ لا يريد شيئًا، وإنما معنىٰ ﴿أَرَدْنَٰهُ﴾: فعلناه، من غير أن تكون إرادة علىٰ وجه من الوجوه».
وينظر: «الإبانة» للأشعري (ص: ٦٦).

فيلزم الأشعريَّ أو مَن قال بقوله أنْ يُفصِحَ بما عنده في السُّور والآي والحروف، أهي عبارةُ جبريل، أم عبارةُ محمد ﷺ؟

ثم يلزمه أيضًا أنْ يُوسِّع علىٰ الخلق في العُدول عن ألفاظها إلىٰ غير تلك الألفاظ ممَّا يؤدِّي معناها، كما وُسِّع عليهم في التفسير والمعاني.

وأنْ يُجيزَ لهم القراءةَ في الصلاة بأيِّ لغةٍ أرادوا، إذا أدَّوا معنىٰ ما في السُّور؛ لأنَّ التضييقَ إنَّما وقع لكون السُّور كلامَ الله. فأمَّا مَن قال: إنَّها ليست بكلام الله البتَّةَ؛ فلا معنىٰ لتضييقه.

والإجماعُ حاصلٌ من الفقهاء علىٰ أنَّ الصلاة لا تُجزئ إلا بقراءة هذا النَّظم علىٰ ما هو به، إلَّا ما كان من أبي حنيفة، فإنَّه قال: تجوزُ القراءةُ بالفارسية(١).

وقد سألتُ القاضي أبا جعفر النَّسَفي(٢) عن هذه المسألة، فحكىٰ عن أبي بكر الرازي(٣) أنَّها تجوز عند أبي حنيفة إنْ سَمَّيتَ الفارسيةَ قرآنًا.

---

(١) قال الكاساني في «بدائع الصنائع» (١/ ١١٢): «الجواز كما يثبت بالقراءة بالعربية، يثبت بالقراءة بالفارسية عند أبي حنيفة، سواء كان يُحسن العربية أو لا يُحسن».

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمود أبو جعفر النسفي القاضي، كان من أعيان الفقهاء، وكان زاهدًا ورعًا متعفِّفًا فقيرًا قنوعًا، أخذ الفقه عن أبي بكر الرازي، وكان جيد النظر نظيف العلم، توفي سنة (٤١٤هـ). «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢/ ٢٤).

(٣) هو أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص، كان إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته، وكان مشهورًا بالزهد، وله من المصنفات: أحكام القرآن، وشرح مختصر شيخه أبي الحسن الكرخي، وشرح مختصر الطحاوي، توفي سنة (٣٧٠هـ). «الجواهر المضية» (١/ ٨٤).

وقال أبو جعفر: فالكلام يرجع إلىٰ ارتفاع الخلف.

وسألتُ أبا محمد عبد الله بن الحسين النَّاصحي قاضي قضاة خُراسان[(١)] عنها، فقال: إنَّما تجوز القراءة بالفارسية إذا وافقتِ النَّظْمَ والبلاغةَ، وذلك متعذِّرٌ.

ثم عند أبي حنيفة لا يجوز أنْ يقرأ بالعربية بغير ألفاظه، ومقتضىٰ مذهب الأشعري جوازُ ذلك.

وإذا أفصح بأنَّها عبارةُ محمدٍ وافقَ الوليدَ بن المُغيرة لمَّا قال: ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]. ونحن [نقول] [(٢)]: هو كلام الله تعالىٰ؛ لقوله سبحانه: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فمَن لم يُمَيِّز بين المقالتين كان كَمَن [لا] [(٢)] حِسَّ له.

فهذا في الحروف.

صح جرمين بكسر الجيم.

وأمَّا الصوت: فقد زعموا أنَّه لا يخرج إلَّا من هواء بين جُرمَين، ولذلك لا يجوز وجودُه من ذات الله تعالىٰ.

والذي قالوه باطل من وجوه: ألَا ترىٰ أنَّ النبي ﷺ ذَكَر سلامَ الحَجَرِ عليه[(٣)]،

---

(١) هو القاضي عبد الله بن الحسين أبو محمد الناصحي، شيخ الحنفية في عصره، ولي القضاء للسلطان الكبير محمود بن سبكتكين ببخارىٰ، كان ورعًا مجتهدًا، توفي سنة (٤٤٧هـ). «الجواهر المضية» (١/ ٢٧٤).

(٢) من (ل).

(٣) أخرج مسلم (٢٢٧٧) من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأعرفُ حَجَرًا بمكة كان يُسلِّم عليَّ قبل أن أُبعَث، إني لأعرفه الآن».

وعُلِم تسبيحُ الحصا في يده(١)، وتسبيحُ الطعام(٢) بين يديه(٣)، وحَنينُ الجِذْع عند مفارقته إيَّاه(٤)، وما لشيء من ذلك هواءٌ مُنخرِقٌ بين جُرمين.

وقد أقرَّ الأشعريُّ: أنَّ السماواتِ والأرضَ قالتا: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] حقيقةً لا مجازًا(٥)، ولا خلافَ بين العقلاء(٦) في أنَّ الله سبحانه قادرٌ علىٰ أنْ يُنطِقَ الحَجَرَ الأصمَّ علىٰ ما هو به، وقال الأشعري: «بعد أنْ يجعلَ فيه روحًا»، والناسُ كلُّهم مخالفون له فيما قال.

---

(١) أخرج البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٤٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٤٦)، عن عاصم بن حميد، قال: كان أبو ذر يقول: التمستُ النبيَّ ﷺ في بعض حوائط المدينة، فإذا هو قاعد تحت نخلة، فسلَّم علىٰ النبي ﷺ، فقال: ما جاء بك؟ فقال: جئتُ النبيَّ ﷺ، فأمره أن يجلس، وقال: «ليأتينا رجل صالح»، فسلَّم أبو بكر، ثم قال: «ليأتينا رجل صالح»، قال: فجاء عمر فسلَّم، وقال له مثله، وقال: «ليأتينا رجل صالح»، فأقبل عثمان بن عفان، ثم جاء علي، فسلَّم، فردَّ عليه مثله، ومع النبي ﷺ حصيات، فسبَّحن في يده، فناولهن أبا بكر، فسبَّحن في يده، ثم عمر، فسبَّحن في يده، ثم عثمان، فسبَّحن في يده.

قال ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٥٩٢): «وأما تسبيح الحصىٰ فليست له إلا هذه الطريق الواحدة مع ضعفها».

(٢) في (ع): «العظام». والمثبت من (ل).

(٣) أخرج البخاري (٣٥٧٩) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «... ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل».

(٤) أخرج البخاري (٣٥٨٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يخطب إلىٰ جذع، فلما اتخذ المنبر تحوَّل إليه، فحنَّ الجذع، فأتاه فمسح يده عليه.

(٥) ينظر: «الإبانة» للأشعري (ص: ٧٩).

(٦) بعده في (ع): «علمي». والمثبت بدونه من (ل).

وإذا وُصف بقُدرة على إنطاق الحَجَرِ الأصمِّ على ما هو به، بطل قولُ مَن زعم أنَّ وجودَ الصوت غيرُ جائز إلَّا من هواء مُنخرِق بين جُرْمين.

ثم لو كان الأمر على ما زعموا، لم يجب أنْ يوصف اللهُ سبحانه بما يخالف الشاهدَ، ألَا ترى أنَّ الله سبحانه بالاتفاق واحد، حيٌّ، قادر، عالم، سميع، بصير، قويٌّ، مُريد، فاعل، وليس بجسم ولا في معناه.

وفي الشاهد لا يجوز وجود حيٍّ، عالم، قادر، سميع، بصير، إلا جسمًا.

وإذا صحَّ ما ذكرناه، لم يضرَّنا قولُ مَن زعم أنَّ الصوتَ في الشاهد لا يوجد إلَّا من هواء مُنخرِق بين جُرْمين، كيف وقد بينَّا بُطلان دعواه قبل هذا؟!

وقبل كل شيء ينبغي أنْ يُعلم [أنَّ][1] اعتمادَنا في المعتقداتِ أجمع على السمع، فإذا ورد السمعُ بشيء قلنا به، ولم نلتفت إلى شُبهةٍ يدَّعيها مُخالِفٌ.

وقد وردَ السمعُ بذكر الصوت مِن قِبَل الله تعالى، ومِن قِبَل أنبيائه، ومِن قِبَل الأئمة والعلماء بعدهم.

قال الله سبحانه لموسى عليه السلام: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣]، وكان يُكلِّمه مِن وراء حجاب، لا تُرجمان بينهما، واستماعُ البشر في الحقيقة لا يقع إلَّا للصوت، ومَن زعم أنَّ غيرَ الصوت يجوز في المعقول أنْ يسمعَه مَن كان على هذه البِنْيَة التي نحن عليها، احتاج إلى دليل.

وقد روى الزُّهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن جَرير[2] بن جابر، عن كعب أنَّه قال: لمَّا كلَّم اللهُ موسى عليه السلام كلَّمه بالألسنة

---

(١) من (ل).

(٢) في (ل): «جرز». وهو مختلف في اسمه، ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٢٥٦).

كلِّها قبل لسانه، فطفِق موسىٰ يقول: والله يا ربِّ ما أفقهُ هذا. حتىٰ كلَّمه بلسانه آخر الألسنة بمِثل صوته. وذكر الحديث.

وهذا محفوظ عن الزهري، رواه عنه ابن أبي عَتيق، والزُّبيدي، ومَعمر، ويونس بن يزيد، وشُعيب بن أبي حمزة(١)، وهؤلاء كلُّهم أئمةٌ، ولم يُنكره واحدٌ منهم.

وقوله: «بمثل صوته» معناه: أنَّ موسىٰ عليه السلام حسبه مثلَ صوته في تمكُّنه من سماعه وثباته عنده، ويُوضِّح صحةَ هذا المعنىٰ آخرُ الحديث فإنَّه قال: لو كلَّمتُك يا موسىٰ بكلامي لم تكُ شيئًا، ولم تستقم له.

ورُوي عن وهب بن منبِّه أنَّه قال: لمَّا سمع موسىٰ عليه السلام كلامَ الله تعالىٰ أَنِس بالصوت، فقال: يا ربِّ أسمعُ صوتَك ولا أرىٰ مكانك، فأين أنت؟ فقال الله سبحانه: أنا فوقك، وعن يمينك، وعن شمالك، وأمامك، وخلفك، ومحيط بك. وذكر الحديث(٢).

وروىٰ أبو الحُوَيرث(٣) أنَّ قومَ موسىٰ عليه السلام كانوا ينظرون إلىٰ أُذُنه، فقال عليه السلام: ما لكم تنظرون إلىٰ أُذُني؟ فقالوا: أُذُنٌ سمعَتْ كلامَ الله سبحانه.

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٣٩، ٥٤٠) من طريق معمر عن الزهري به. وأخرجه الطبري في «التفسير» (٧/ ٦٨٩) من طريق معمر ويونس عن الزهري به. وأخرجه الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (ص: ١٧٨ رقم ٣٢١) من طريق شعيب، عن الزهري به.

(٢) قال ابن القيم في «مختصر الصواعق» (ص: ٤٩٣): «رواه عبد بن حميد في تفسيره، ويعقوب بن سفيان الفسوي».

(٣) هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث أبو الحويرث الأنصاري الزرقي المدني، مشهور بكنيته، صدوق سيئ الحفظ، رُمي بالإرجاء، مات سنة (١٣٠هـ) وقيل: بعدها. «تقريب التهذيب» (ص: ٣٥٠ رقم ٤٠١١).

وروىٰ همَّام بن يحيىٰ، عن القاسم بن عبد الواحد، عن عبد الله بن محمد بن عَقِيل، عن جابر بن عبد الله، عن عبد الله بن أُنَيْس، عن النبي ﷺ أنه قال: «**يَحشرُ اللهُ الناسَ يومَ القيامةِ عُرَاةً حُفاةً بُهمًا، فيُناديهم بصوتٍ يسمعُه مَن بَعُدَ كما يسمعُه مَن قَرُبَ: أنا المَلِكُ، أنا الدَّيَّانُ**» وذكرَ الحديثَ.

رواه عن همام: يزيد بن هارون، وأبو الوليد الطيالسي، وجماعة من الأئمة[١]، واستشهد به البخاري في كتابه «الصحيح»[٢].

وروىٰ عطية بن سعد، وأبو صالح السمَّان، عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في ذِكر إسرافيل أنَّه قد التقمَ القَرْنَ بفِيهِ، وحَنَىٰ جبهتَهُ، وأصغىٰ سَمْعَهُ تحت العرش، ينتظر متىٰ يُؤمَر فيَنفُخ[٣].

والنفخة الآخرة التي للبعث قد نطقت الأخبارُ بأنَّها تكون ولا حيٌّ إذ ذاك إلَّا الله سبحانه، ثم إنَّ إسرافيلَ فإصغاء سمعه تحت العرش انتظارًا للأمر لا يكون إلَّا لصوت الآمر.

---

(١) أخرجه أحمد (١٦٠٤٢) عن يزيد بن هارون، عن همام بن يحيىٰ به. وأخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٩٨) عن داود بن شبيب، عن همام به.

(٢) «صحيح البخاري» (١/ ٢٦) بصيغة الجزم، (٩/ ١٤١) بصيغة التمريض.
وهو حديث حسن جليل؛ حسَّنه المنذري وابن القيم وابن حجر، وينظر: تعليقي علىٰ «أسماء الله وصفاته» للبيهقي (ص: ٧٠٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤٣١) عن عطية، عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعًا، وقال: «هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه هذا الحديث عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ نحوه».
وأخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (١٠٨٤) عن أبي صالح السمان، عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعًا.

وقال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: ١٠]، وقال تعالىٰ: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٥-١٦] وقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]

والنِّداءُ عند العرب صوتٌ لا غير، ولم يَرِد عن الله تعالىٰ ولا عن رسوله ﷺ أنَّه من الله غيرُ صوت.

ولا خلاف بيننا في أنَّ موسىٰ مُكلَّم بلا واسطة، فسقط قولُ مَن زعم أنَّ العربَ تقول: نادىٰ الأمير [إذا أَمَرَ][1] مَن يُنادي.

وروىٰ أحمد بن حنبل رحمة الله عليه، عن عبد الرحمن بن محمد المُحاربي، عن الأعمش، عن مسلم بن صُبيح، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إذا تكلَّمَ اللهُ سبحانه بالوحي سَمِعَ صوتَهُ أهلُ السماءِ، فيَخِرُّون سُجَّدًا».

ذكره بهذا اللفظ عبد الله بن أحمد عن أبيه في كتاب «الرد علىٰ الجهمية»[2] [وما في رُواته إلَّا إمامٌ مقبولٌ][3].

---

(١) من (ل).

(٢) لعله يريد كتاب «السنة»، وهو فيه (رقم ٥٣٦). وعلَّقه البخاري (٩/ ١٤١) بصيغة الجزم، عن مسروق، عن ابن مسعود.

(٣) في (ع)، (ل): «وما في رواية الإمام مقبول». والمثبت من «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» لابن قدامة (ص: ٥١)، فقد نقل عن المصنف أنه قال: «وما في رواة هذا الخبر إلا إمام مقبول».

وقد ذكرنا في كتاب «الإبانة» عدَّةَ أحاديث سوىٰ ما ذكرناه هاهنا في ذكر الصوت.

وحَدُّ الصوت [عندنا][١]: هو ما يتحقَّقُ سماعُه، فكلُّ مُتَحَقِّقٍ سماعُه صوتٌ، وكلُّ ما لا يتأتَّىٰ سماعُه البتَّةَ ليس بصوت.

وصحَّةُ الحدِّ هذا وهو أن يكون مُطَّرِدًا مُنْعَكِسًا، يمنع غيرَه من الدُّخول عليه.

وأمَّا قولُ خُصومنا: إنَّ الصوتَ هو الخارج من هواء بين جُرْمين. فحَدٌّ غيرُ صحيح؛ لأنَّا قد بيَّنَّا أنَّه قد يُوجَدُ خِلافَ ما زعموه، والله أعلم.

فإن قالوا: الصوت والحرف إذا ثبتا في الكلام اقتضيا[٢] عددًا، والله سبحانه واحدٌ من كلِّ وجه.

قيل لهم: قد بيَّنَّا لكم مِرارًا أنَّ اعتمادَ أُولي الحقِّ في هذه الأبواب علىٰ السمع، وقد ورد السمعُ بأنَّ القرآنَ ذو عدد، وأقرَّ المسلمون بأنَّه كلامُ الله حقيقةً لا مجازًا.

وكلامُه صفةٌ، وقد عدَّ الأشعريُّ صفاتِ الله سبحانه سبع عشرة صفةً، وبيَّن أنَّ منها ما لا يُعلم إلا بالسمع.

وإذا جاز أنْ يُوصف بصفاتٍ معدودةٍ لم يلزمنا بدخول العدد في الحروف شيء.

فإن قالوا: إنَّ التَّعَاقُبَ يَدْخُلها، وكلُّ ما تأخَّر عمَّا سبقه مُحدَث.

---

(١) من (ل).

(٢) في (ع): «اقتضينا». والمثبت من (ل).

قيل: دخول التَّعَاقُبِ إنَّما يتعيَّن فيما يتكلَّم بأداة، والأداةُ تَعجزُ عن أداء شيء إلَّا بعد الفراغ مِن غيره.

وأمَّا المُتكلِّم بلا جارحة، فلا يتعيَّن في تكلُّمِه التَّعَاقُبُ.

وقد اتفقت العلماءُ علىٰ أنَّ الله سبحانه يتولَّىٰ الحسابَ بين خلقه يوم القيامة في حالة واحدة، وعند كلِّ واحدٍ منهم أنَّ المُخاطَبَ في الحال هو وحده، وهذا خلاف التَّعَاقُبِ.

ثم لو ثبت التَّعَاقُبُ لم يضرَّنا؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال لمَّا خرج من باب الصفا: «**نَبدأُ بما بدأَ اللَّهُ به**» ثم قرأ: ﴿**إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ**﴾ [البقرة: ١٥٨](١). فبيَّن أنَّ الله بدأ بذِكر الصفا، والقرآن كله بإجماع المسلمين كلام الله سبحانه. وفي هذا القدر كفايةٌ لمن وُفِّق للصواب.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب «الرد علىٰ الجهمية»: سألتُ أبي فقلتُ: إنَّ قومًا يزعمون أنَّ اللهَ لا يتكلَّمُ بصوت؟ فقال أبي: بلىٰ إنَّ الله سبحانه يتكلَّمُ بصوت، وإنَّما يُنكِر هذا الجهمية، وإنَّما يدورون علىٰ التعطيل. واحتجَّ بحديث عبد الرحمن بن محمد المُحاربي الذي سُقناه(٢).

فقولُ خُصومنا: إنَّ أحدًا لم يقل: إنَّ كلامَ اللهِ حرفٌ وصوتٌ. كذبٌ وزورٌ.

بل السلفُ كلُّهم كانوا قائلين بذلك، وإذا أوردنا فيه المُسنَدَ وقولَ الصحابة من غير مُخالفةٍ وقعت بينهم في ذلك صار كالإجماع.

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) ينظر: «السنة» لعبد الله بن أحمد (٥٣٣، ٥٣٤).

ولم أجد أحدًا يُعتدُّ به ولا يُعرف ببدعةٍ[١] نَفَرَ مِن ذِكر الصوتِ إلَّا البُوَيْطي[٢] إنْ صحَّ عنه ذلك، فإنَّ عند أهلِ مصر رسالةً يزعمون أنَّها عنه وفيها: لا أقولُ: إنَّ كلامَ الله حرفٌ وصوتٌ، ولا أقولُ: إنَّه ليس بحرفٍ وصوتٍ.

وهذا إنْ صحَّ عنه فليس فيه أكثرُ مِن إعلامِنا أنَّه لم يتبيَّن [له][٣] هذه المسألةُ، ولم يقف علىٰ الصواب فيها.

وأمَّا غيرُه ممَّن نفىٰ الحرفَ والصوتَ فمبتدعٌ ظاهرُ البدعة، أو مقروفٌ[٤] بها، مهجورٌ علىٰ ما جرىٰ منه. والله المُوَفِّق للصواب.

---

(١) بعده في (ع): «من». والمثبت بدونه من (ل).

(٢) هو الإمام الفقيه يوسف بن يحيىٰ أبو يعقوب البويطي المصري صاحب الشافعي، كان صالحًا متعبِّدًا زاهدًا، حُمل إلىٰ بغداد في أيام المحنة، وأُريدَ علىٰ القول بخلق القرآن، فامتنع من الإجابة إلىٰ ذلك، فحُبس ببغداد، ولم يزل في الحبس إلىٰ حين وفاته، توفي سنة (٢٣١هـ). «تاريخ بغداد» (١٦/ ٤٣٩).

(٣) من (ل).

(٤) في (ل): «معروف». ومقروف: متهم.

الفصل السابع[١]

وينبغي أنْ يُتأمَّلَ قولُ الكُلَّابية والأشعرية في الصفات، ليُعلَمَ أنَّهم غيرُ مُثبتين لها[٢] في الحقيقة، وأنَّهم يتخيَّرون من النصوص ما أرادوه، ويتركون سائرها ويُخالفونه.

مِن ذلك اعترافُهم بأنَّ الله سبحانه موصوفٌ بأنَّ له يدًا، وأنَّ هذه الصفة إنَّما عُرِفت من جهة السمع، وأظهروا الردَّ علىٰ المعتزلة في ذلك.

وأهلُ السنَّة مُتَّفقون علىٰ أنَّ لله سبحانه يَدَيْن، بذلك ورد النصُّ في الكتاب والأثر، قال الله تعالىٰ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال النبي ﷺ: «وكِلْتَا يَدَيِ الرحمنِ يَمِينٌ»[٣].

وعند الكُلَّابية أنَّ له يدًا واحدةً، ومَن أثبت له يدي صفةٍ فقد ضلَّ. ثم فسَّروا اليدَ وعَدَلوا في التفسير عن الظاهر إلىٰ تأويل مخالف له، فعادوا إلىٰ المعتزلة.

---

(١) في (ع): «السابع من الفصول». والمثبت من (ل).
وهو كما ذكر المصنف في مقدمة الكتاب: «بيان فعلهم في إثبات الصفات في الظاهر، وعدولهم إلىٰ التأويل المخالف له في الباطن، وادِّعائهم أن إثباتها علىٰ ظاهرها تشبيه».
(٢) في (ع): «إلهًا». والمثبت من (ل).
(٣) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا، ولفظه: «إن المقسطين عند الله علىٰ منابر من نور، عن يمين الرحمن ﷻ، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وَلُوا».

والأشعري أثبت يَدَيْن، لكنَّه وافق ابنَ كُلَّاب في التأويل.

وكلُّ حديثٍ جاء في الصحيح ممَّا يتعلَّق بالصفات عَدَلوا به إلىٰ معنىٰ غير الصفة، منها حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٧]، فقال: «يَحْمِلُ [اللهُ][١] السماواتِ على أُصْبَعٍ، والأَرَضِين على أُصْبَعٍ»[٢].

ومنها حديثُه الثابت عنه ﷺ: «قُلوبُ العِبادِ بين أُصْبَعَيْنِ مِنْ أصابعِ الرَّحمنِ». رواه النَّوَّاس بن سمعان[٣]، وجماعةٌ من الصحابة رحمهم الله[٤].

ومنها حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «يَضْحَكُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلى رَجُلَيْنِ»[٥].

وحديث أبي رَزِين في معناه[٦].

---

(١) من (ل).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٦).

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٧٦٩١)، وابن ماجه (١٩٩).

(٤) منهم عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

(٥) أخرجه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠)، ولفظه: «يضحك الله إلىٰ رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، يُقاتل هذا في سبيل الله، فيُقتل، ثم يتوب الله علىٰ القاتل، فيُستشهد».

(٦) أخرجه أحمد (١٦١٨٧)، وابن ماجه (١٨١)، ولفظه: «ضحك ربنا من قُنوط عبده، وقُرب غِيَره». قال: قلت: يا رسول الله، أويضحك الرب ﷻ؟ قال: «نعم». قال: لن نَعْدم من رب يضحك خيرًا.

وفي إسناده وكيع بن حدس، جهله بعض أهل العلم، لكن قال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٢٠٠): «من الأثبات». وقال الجورقاني في=

ومن ذلك الغضبُ، والرِّضىٰ، وغير ذلك، وقد نطق القرآنُ بأكثرها.

وعند أهل الأثر أنَّها صفاتُ ذاتِه لا يُفسَّرُ منها إلَّا ما فَسَّره النبي ﷺ أو الصحابي.

بل نُمِرُّ هذه الأحاديث علىٰ ما جاءت، بعد قبولها والإيمان بها، والاعتقاد بما فيها، بلا كيفيَّة.

ولأبي بكر بن فُورك الأصبهاني[(١)] كتابان في تفسير ما ورد في القرآن من الصفات، ومعنىٰ ما جاء في الحديث الصحيح منها[(٢)]، يُخالِف في عُظْمِها[(٣)] أهلَ السُّنَّة. ومَن أتقنَ[(٤)] السُّنَّةَ ثم تأمَّل كتابَيه بان له خِلافُ أبي بكر بن فُورك وأصحابِه للحقِّ.

والمعتزلة مع سُوء مذهبهم أقلُّ ضررًا علىٰ عوامِّ أهل السُّنَّة من هؤلاء؛ لأنَّ المعتزلةَ قد أظهرت مذهبَها، ولم تَستَقْفِ[(٥)]، ولم تُمَوِّه. بل قالت: إنَّ الله بذاته في كلِّ مكان، وإنَّه غيرُ مرئيٍّ، وإنَّه لا سمعَ له ولا بصرَ، ولا عِلمَ،

= «الأباطيل» (١/ ٢٣٢ رقم ٢١١): «صدوق، صالح الحديث». وقد حسَّن الحديثَ شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٣٩).

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني المتكلِّم الأشعري، توفي سنة (٤٠٦هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢١٤).

(٢) بعده في (ع): «ما». والمثبت بدونه من (ل).

(٣) عُظْمُ الشيء، بوزن قُفْل: أكثرُه و مُعظمُه. «مختار الصحاح» (ع ظ م).

(٤) في (ل): «أيقن».

(٥) الاستقفاء: الإتيان من قِبَل القفا. «تاج العروس» (ق ف و).

ولا قُدرةَ، ولا قُوَّةَ، ولا إرادةَ، ولا كلامَ، ولا صفاتٍ مُضافةً إلىٰ ذاته لازمةً لها، بل هذه الأشياء أفعالٌ له مُحدَثةٌ في غيرِه.

وإنَّ القرآنَ مخلوقٌ، وإنَّ مَن مات مِن غير توبةٍ مِن أصحاب الكبائر خُلِّد في النار مع الكُفَّار، وإنَّ الحوضَ والشفاعةَ والميزانَ لا أصل لها، وإنَّ مَن زنا أو سَرق أو ارتكب كبيرةً خرج من الإيمان، ولم يدخل في الكفر، وسُمِّي فاسقًا.

وإنَّ الدارَ إذا [لم][(١)] يظهر فيها قولُهم دار حرب، وإنَّ مَن انتحلَ مذهبَ أهل الأثر، واعتقد ما في الأحاديث علىٰ ظاهرها حَشْويٌّ زائغٌ، وعند التحقيق كافر.

فعَرَفَ أكثرُ المسلمين مذهبَهم وتجنَّبوهم وعدُّوهم أعداء.

والكُلَّابية والأشعرية قد أظهروا الردَّ علىٰ المعتزلة، والذَّبَّ عن السُّنَّة وأهلها، وقالوا في القرآن وسائر الصفات ما ذكرنا بعضَه.

وقولُهم في القرآن حيرةٌ؛ يدَّعون قرآنًا ليس بعربي، وأنَّه الصفةُ الأزليَّةُ، وأمَّا هذا النَّظْمُ العربيُّ فمخلوقٌ عندهم.

ويقولون: الإيمان: التصديق.

وعلىٰ أصلهم أنَّ مَن صدَّق بقلبه، ولم ينطق بلسانه، فهو مؤمن، لمَعْنَيَيْن:

أحدهما: أنَّ أصلَ الإيمان عندهم المعرفة، كما قال جهم، والمعرفة محلُّها القلب.

---

(١) من (ل).

والثاني: أنَّ الكلامَ معنىً في النفس، فهو إذا صدَّق بقلبه، فقد تكلَّم على أصلهم به.

وعند أهلِ الأثر: أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص. وعلماءُ الآفاق المُتَّبِعون كلُّهم على هذا القول.

ومخالفونا هؤلاء يقولون معنا في الظاهر مثلَ ذلك، وعندهم أنَّ التصديقَ لا مدخلَ للزيادة والنقصان فيه، وهو الإيمان.

وعند المعتزلة: أنَّ الاسمَ غيرُ المُسَمَّىٰ.

وعند أهل السُّنَّة: أنَّ الاسمَ هو المُسمَّىٰ، وقد نصَّ علىٰ ذلك جماعةٌ من الأئمة [منهم][1] الشافعي، والأصمعي[2].

وعند الأشعري: أنَّ الاسمَ الذي نختلف فيه ليس هو المُسمَّىٰ، ولا هو غيرُ المُسمَّىٰ[3].

---

(١) من (ل).

(٢) قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ١٨٦): «المعروف عن أئمة السنة إنكارهم علىٰ من قال: أسماء الله مخلوقة، وكان الذين يُطلقون القولَ بأن الاسم غير المسمىٰ هذا مرادهم؛ فلهذا يُروىٰ عن الشافعي والأصمعي وغيرهما أنه قال: إذا سمعتَ الرجل يقول: الاسم غير المسمىٰ فاشهد عليه بالزندقة. ولم يُعرف أيضًا عن أحد من السلف أنه قال الاسم هو المسمىٰ؛ بل هذا قاله كثير من المتسبين إلىٰ السنة بعد الأئمة، وأنكره أكثر أهل السنة عليهم».

(٣) اختلف الناس في مسألة الاسم والمسمىٰ علىٰ عدة مذاهب؛ فمنهم من قال: إنَّ الاسم هو المسمىٰ، وهو قول كثير من المتسبين للسنة. ومنهم من قال: إن الاسم غير المسمىٰ، وهو قول الجهمية والمعتزلة، ومنهم من قال: إن الاسم للمسمىٰ، وهو الراجح، وهو قول أكثر أهل السنة. =

وعند المعتزلة: أنَّ الذي تحويه دَفَّتا المُصحف قرآنٌ، وكذلك ما وعته الصدور، وكذلك ما يتحرَّك به لسان القارئ، وكلُّ ذلك مخلوق.

وعند أهل السنة: أنَّ ذلك قرآن غير مخلوق.

وعند الأشعري: أنَّه مخلوقٌ، وليس بقرآن البتَّة، وإنَّما هو عبارةٌ عنه.

وكذلك كثيرٌ مِن مذهبه، يقول في الظاهر بقول أهل السنة مُجملًا، ثم عند التفسير والتفصيل يرجع إلىٰ قول المعتزلة، فالجاهل يقبله بما يُظهره، والعالم يهجره[(١)] لِمَا منه يخبره، والضرر بهم أكثر منه بالمعتزلة؛ لإظهارِ أولئك ومجانبتهم[(٢)] أهلَ السُّنَّة، وإخفاءِ هؤلاء ومخالطتهم أهلَ الحق. نسألُ اللهَ السلامةَ من كلٍّ برحمته[(٣)].

= قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٢٠٦): «وأما الذين يقولون: إن الاسم للمسمىٰ، كما يقوله أكثر أهل السنة، فهؤلاء وافقوا الكتاب والسنة والمعقول، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال النبي ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا»، وقال النبي ﷺ: «إن لي خمسة أسماء، أنا محمد وأحمد والماحي والحاشر والعاقب» وكلاهما في الصحيحين.

وإذا قيل لهم: أهو المسمىٰ أم غيره؟ فصَّلوا؛ فقالوا: ليس هو نفس المسمىٰ، ولكن يراد به المسمىٰ. وإذا قيل: إنه غيره، بمعنىٰ أنه يجب أن يكون مباينًا له، فهذا باطل؛ فإن المخلوق قد يتكلم بأسماء نفسه، فلا تكون بائنة عنه، فكيف بالخالق؟! وأسماؤه من كلامه، وليس كلامه بائنًا عنه، ولكن قد يكون الاسم نفسه بائنًا، مثل أن يُسمِّي الرجل غيره باسم أو يتكلم باسمه، فهذا الاسم نفسه ليس قائمًا بالمسمَّىٰ؛ لكن المقصود به المسمَّىٰ؛ فإن الاسم مقصوده إظهار المُسمَّىٰ وبيانه ...».

(١) في (ع): «يجهره». والمثبت من (ل).

(٢) في (ع): «ومجاوبتهم». والمثبت من (ل).

(٣) في (ل): «من كل إثم برحمته».

الفصل الثامن[١]

وقد زعموا أنَّ أصحابَ الحديث يعتقدون ما في الأحاديث مِن ذِكر الصفات[٢] علىٰ ظاهرها، ويُثبتون لله سبحانه الكفَّ، والأصابعَ، والضَّحكَ، والنُّزولَ، وأنَّه في السماء فوق العرش.

[قالوا][٣]: وهذه من صفات الأجسام، حتىٰ قال بعضُ سُقَّاطِهم: ما بين شيوخ الحنابلة وبين اليهود إلَّا خَصلة واحدة.

ولَعَمْري إنَّ بين الطائفتين خَصلةً واحدةً، لكنها بخلاف ما تصوَّره الساقط، وتلك الخَصلة أنَّ الحنابلةَ علىٰ الإسلام والسُّنَّة، واليهود علىٰ الكفر والضلالة.

فأوَّل ما نقول: إنَّ القولَ بما في الأحاديث الثابتة ممَّا أمر الله سبحانه به بقوله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، ولا خلافَ بين عُقَلاء أهل المِلَّة في أنَّ الرُّسلَ أعرفُ بالله سبحانه وبصفاته من غيرهم؛ لأنَّهم أوفرُ الناس عقلًا، والوحي ينزل عليهم، والعصمة من الضلال تَصحبهم، وقد جعل الله سبحانه طاعةَ رسوله محمد ﷺ مقرونةً بطاعته، ووعد مَن أطاعه وأطاع رسولَه بالفوز العظيم.

---

(١) وهو كما ذكر المصنف في المقدمة: «شرح أنَّ الذي يزعمون بشاعتَه من قولنا في الصفات ليس علىٰ ما زعموه، ومع ذلك فلازمٌ لهم في إثبات الذات مثل ما يُلزمون أصحابنا في الصفات».

(٢) هنا بداية النسخة (م).

(٣) من (م).

فأَمْرُ هذه الأخبار التي وقع الخلافُ [فيها][(١)] لا يخلو مِن أنْ يكون صدقًا أو كذبًا، فإنْ كانت صدقًا، وجب المصيرُ إليها، وإنْ كانت كذبًا لَزِم تركُها.

ووجدنا رُواةَ هذه الأحاديث أئمةَ المسلمين وصدورَهم وعلماءَهم وثقاتَهم[(٢)] خَلفًا عن سلف، وهم من أهل العدالة الظاهرة، والمرجوع إليهم وإلىٰ فتاويهم في الدماء والفُرُوج، كسفيان بن سعيد الثوري، ومالك بن أنس الأصبحي، وحمَّاد بن زيد الأزدي، وسفيان بن عُيَينة الهِلالي، وعبد الله بن المبارك المَرْوَزي، وأمثالهم.

وفي كلِّ طبقةٍ قبلَهم وبعدَهم[(٣)] مَن حالُه في العلم والعدالة كحالهم، فغيرُ جائز أنْ يُكذَّب خبرُهم.

وما مِن حديثٍ منها إلَّا وقد ورد من عدَّة طُرُق متساوية الحال في تعلُّق الأسباب الموجبة للقبول بها، ومع ذلك فهم الذين رَوَوُا الأحكام والسُّنن، وعليهم مدارُ الشريعة، فمَن صدَّقهم في نقل الشريعة لَزِمه أنْ يُصَدِّقهم في نقل الصفات، ومَن كذَّبهم في أحد النَّوعَين وجب عليه تكذيبُهم في النوع الآخر.

فلم يبقَ بعد هذا إلَّا قولُهم: إنَّ أخبارَ الآحاد لا توجب عند أكثر العلماء علمًا، وإنَّما يجب العملُ بها.

وقد بينَّا في كتاب «الإبانة» هذا الفصلَ، وجُملتُه: أنَّ المطلوبَ مِن التواتُرِ

---

(١) من (ل)، (م).
(٢) في (م): «ونقلتهم».
(٣) في (ع): «وفي طبقة كلِّ من قبلهم وبعدهم». والمثبت من (ل)، (م).

سُكونُ النفس إليه، وأنْ يُثْلَجَ الصدرُ[١] بكونه، وينتفيَ ظنُّ الكذبِ والوهم والتواطؤ عنه، وأكثرُ ما ورد في الصفات بهذا الوصف.

وقد اتَّفق أكثرُ الأصوليين علىٰ أنَّ المُتواترَ ليس له عددٌ محصورٌ، وليس المرادُ بذلك أنَّهم يخرجون في الكثرة عن الحصر، وإنَّما المرادُ [به][٢] أنَّه لا يُحصر بأنَّ الذي يوجِب العلمَ ما نقله اثنان، أو ثلاثة، أو عشرة، بل ننظر إلىٰ وقوع العِلم به، وانتفاء الظنِّ عنه، فرُبَّما حصل ذلك بمائة أو أكثر، ورُبَّما حصل بأربعة أو أقل.

ونحن -والحمد لله- نجدُ أنفسَنا ساكنةً إلىٰ هذه الأحاديث المشارِ إليها، ورواتُها ممَّن لا يُظنُّ بهم الكذب، ولا الوهم، ولا التواطؤ في هذه الروايات.

ولا شكَّ في اختلاف أحوال الناس، فمائة منهم يجوز عليهم أنْ يَهِمُوا في الشيء وأنْ يتواطؤوا عليه، وعشرة منهم تُخالف أحوالُهم أحوالَ المائة، فيُعلَم أنَّ الوهمَ والكذبَ والتواطؤَ منتفيةٌ عن خبرهم.

وهذا لا يعلمه إلَّا مَن عَرَفَ الحديثَ وأهلَه وأتقن معرفةَ ذلك، وعند الأشعري وأصحابه أنَّ العلم يقع بنقل المجوس واليهود والنصارىٰ إذا تواتر نقلُهم، وليس من شرط المتواتر أنْ يكون ناقلوه مسلمين عُدولًا، ومن الطَّرِيف [وقوع][٣] العلم بنقل الكفار إذا كثروا، وعدم العلم بنقل عُدُول المسلمين إذا كانوا دونهم.

---

(١) قوله: «وأن يثلج الصدر» وقع في (ع): «وتبلج الصدر»، وفي (ل): «وأن يثلج الصدور». والمثبت من (م). والمعنىٰ: أن ينشرح الصدر.
(٢) من (م).
(٣) من (ل)، (م).

وقد أجمعنا في الأحكام علىٰ أنَّ شهادةَ عَدلين [حُرَّيْن][(١)] من المسلمين تقتضي الحكم في الأموال وبعض الحدود، وشهادة أربعة منهم في الزنا وما في حُكم ذلك، ولو شهد ألفٌ من الكفار لم تُقبل شهادتُهم علىٰ مسلم في مال ولا حد.

فلا ينبغي أنْ يَنقلِبَ الأمرُ في باب المتواتر، ويُرجع إلىٰ التسوية بين الكفار والمسلمين؛ فإنَّ كلَّ طائفةٍ حُكِم بسقوط عدالة كلِّ واحد منهم علىٰ الانفراد، لم يَرُدَّهم الاجتماعُ إلىٰ العدالة، وكلُّ فِرقة حُكم لكلِّ امرئٍ منهم بالعدالة علىٰ حِدَته، فإذا اجتمعوا ازدادوا خيرًا، وقَوِيَ القلبُ بما شَهِدوا به.

فلمَّا كان الكفَّارُ ساقطي العدالة مجتمعين وفُرادىٰ، لم يَجُزْ أنْ يكونَ خبرُهم موجِبًا للعلم الضروري إلا باقتران دلالة به مُقتضيةٍ لوجوبه.

وأخبار الآحاد عند أحمد بن حنبل وغيره من علماء النَّقْل ضَرْبان:

فضَرْبٌ لا يصحُّ أصلًا ولا يُعْتَمد، فلا العلمُ يحصُل بمَخْبَره، ولا العمل يجب به.

وضَرْب صحيح موثوق بروايته، وهو علىٰ ضَرْبين[(٢)]:

نوعٌ منه قد صحَّ لكون رواته عدولًا، ولم يأتِ إلَّا من ذلك الطريق، فالوهم وظنُّ الكذب غير منتفٍ عنه، لكن العمل يجب [به][(٣)].

ونوعٌ قد أتىٰ مِن طُرُق متساوية في عدالة الرواة، وكونهم متقنين أئمةً متحفِّظين مِن الزَّلَل، فذلك الذي يصير عند أحمد في حكم المُتواتر.

---

(١) من (ل).

(٢) في (م): «نوعين».

(٣) من (م).

وينبغي أنْ يُعلمَ أنَّ الأخبارَ في الجُملة إنَّما تَرِدُ في أحد مَعْنَيَيْن: إمَّا ما يُراد به العمل، وإمَّا ما سبيلُه الاعتقاد.

فما كان واردًا في العمل، جائزٌ ورودُ مثلِه في الصحة وثقة الرواة مُخالفًا لحُكمه، وذلك لجواز ورود النسخ في الأحكام، فيُطلب عند ذلك العلمُ بالناسخ ليُعمل به، وبالمنسوخ ليُترك.

وما كان واردًا في المُعتقدات برواية الثقات، لا يجوز أنْ يَرِدَ برواية أمثالهم ما يُخالف ذلك؛ لأنَّ الخبرَ عن كون الشيء وصفته إذا كان صدقًا لا يجوز ورودُ النسخ عليه، ولا كون مُخبِره علىٰ صفتين مُتضادَّتين.

ولم نجد -والحمد لله- في الأخبار الواردة في الصفات، التي حَكَمَ العلماءُ بصحَّتها، وتلقَّوها بالقبول اختلافًا في صفةٍ ولا معنىٰ، ولو وُجِد ذلك لكان دالًّا علىٰ كونها كذبًا أو وهمًا.

وإنَّما وُجد هذا الوصفُ فيما سبيلُه العملُ به، دون وقوع العلم الضروري بمخبره.

وإذا ثبت ما ذكرناه، وعُلِم أنَّ طاعةَ الرسول واجبةٌ، وأنَّ قبولَ خبره لازمٌ، وجب اعتقادُ ما في هذه الأحاديث المذكورة في الصفات، ولو لم يلزم اعتقادُ ذلك، لم تكن هذه الأخبار لا محالةَ دون سائر الأخبار الواردة فيما سبيلُه العمل به، فينبغي أنْ يُعمَل بهذه أيضًا، والعمل بها هو القول بمخبرها.

وقبلُ وبعدُ فالأئمة الذين رَوَوْها غيرُ مُنكرين لشيء منها، بل قد أوردوها في السُّنن، وبيَّنوا أنَّ اعتقادَها سُنَّةٌ وحقٌّ، بل واجب وفرض.

فلا يخلو أمرُهم من أنْ يكونوا مُخطئين في فعلهم، أو مُصيبين في رأيهم[١].

فإن أصابوا، فاتِّباعُهم على الصواب هدًى.

وإن أخطأوا بزعم المُخالِف[٢] وهم الأئمة المقبولون المرضِيُّون بالاتفاق، فالمُخالفون الذين قد حُكِم بأنَّهم من أهلِ الزيغ والضلال أقربُ إلى الخطأ وأبعدُ من الصواب منهم، فيجب أنْ لا يُصغى إليهم، ولا يُعوَّل على تَموِيههم.

ثم نهاية شَغْبهم أنْ إثباتَ هذه الصفاتِ يقتضي التشبيهَ والتجسيمَ؛ لِمَا نراه في الشاهد، وهذا الشَّغْب ينعكس عليهم، ويُعلم بُطلانُه بذلك.

ألَا ترى أنَّ في الشاهد أنَّ الفاعلَ للأشياء المُتقَنةِ العالِمَ الخبيرَ الحيَّ السميعَ البصيرَ جسمٌ، والله سبحانه حيٌّ سميع بصير عليم [خبير][٣] فاعل، وليس بجسم.

فإثبات الصفات له على ما جاء به النصُّ عنه. أو عن رسوله ﷺ، لا يوجب التجسيمَ والتشبيهَ، بل كلُّ شيء يتعلَّق بالمُحدَث مُكيَّفٌ، وصفات الباري لا كيفيَّة لها[٤]، فالتجسيم والتشبيه مُنتفيان عنه وعن صفاته. وبالله التوفيق.

---

(١) قوله: «في رأيهم» ليس في (ل)، (م). وهو ثابت في (ع).

(٢) قوله: «بزعم المخالف» وقع في (ع): «بزعمهم بزعم المخالف»، وفي (ل): «بزعمهم المخالف». والمثبت من (م).

(٣) من (ل)، (م).

(٤) أي: لا كيفية لها نعلمها، فالكيف مجهول غير معلوم لنا ولا معقول، كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

الفصل التاسع[١]

قد صنَّف غيرُ واحد من المُتكلِّمين من المعتزلة والكَرَّامية في فضائح الأشعريَّة والكُلَّابية، كما صنَّف هؤلاء في فضائح الآخرين أيضًا.

ولكلِّ مُخالف للسُّنَّة وطريقة أهل الأثر ما يَفتضح به عند التأمُّل، وأهل الأثر لا فضيحةَ عليهم عند مُحَصِّل؛ لأنَّهم لم يُحدِثوا شيئًا وإنَّما اتَّبعوا الأثرَ، ومَن ادَّعىٰ في الأثر فضيحةً بعد الحُكم بصحته لم يكن مُسلِمًا.

ونحن لا نذكر مِن فضائح الأشعري ومَن وافقه[٢] ما ذكره مَن لا يُرضىٰ مذهبُه من معتزلي وكَرَّامي، بل ما لا يُمكنهم إنكاره، وتنطق به كتبُهم.

فمنها: أنَّ الأمرَ عند الفقهاء علىٰ الوجوب إلَّا أنْ يقترنَ به ما يدلُّ علىٰ أنَّ المرادَ به النَّدبُ أو الإباحةُ.

وعند أكثر المتكلِّمين: صيغةُ الأمر للندب والإباحة، إلَّا أنْ يدلَّ دليلٌ علىٰ أنَّ المرادَ به الوجوبُ.

وعند الأشعري: أنَّ الأمرَ لا صيغةَ له؛ إذا قال الله سبحانه: افعلوا كذا. لا يُفهم منه وجوبٌ ولا ندبٌ ولا غيرُ ذلك، ولا يفيد بمجرَّده شيئًا حتىٰ يقترنَ به دليلٌ علىٰ المراد به.

---

(١) وهو كما ذكر المصنف في المقدمة: «ذِكر شيء من أقوالهم ليقف العامة عليها فينفروا عنهم ولا يقعوا في شباكهم».

(٢) سقطت في هذا الموضع لوحة من مصوَّرتي من (ع).

وهذا شيء ينفرد به الأشعري ومَن وافقه، وهو مؤدٍّ إلىٰ فساد كبير.

ومنها: أنَّ الإيمانَ والنبوَّةَ عرضان يَحِلَّان الأجسامَ في حال الحياة، ويزولان عنها بزوال الحياة، فالمؤمن إذا مات يدخل قبرَه ولا إيمانَ معه، والنبي ﷺ إذا مات يُدفَن وليس بنبي، وعلىٰ هذا الأصل يقتضي أنْ يزولَ الإيمانُ عن الرجل إذا نام. وهذا من أشنع الأقاويل(١).

ومنها: أنَّ وقوعَ الكبائر من الأنبياء عليهم السلام في حال النبوة جائز إلَّا فيما يختصُّ بالرسالة؛ فإنَّه لا يجوز عليهم الكذب فيها ولا التغيير ولا الكتمان(٢).

وعند المعتزلة: أنَّه لا يجوز حصولُ كبيرة منهم في حال الأداء ولا قبله.

وعند أهل السُّنَّة: أنَّ وجودَ الكبائر منهم عليهم السلام قبل أن يُوحىٰ إليهم جائز، فأمَّا بعد الوحي فهم معصومون من ارتكاب الكبائر.

ومنها: أنَّ عوامَّ المسلمين الذين لا يعرفون الله تعالىٰ بالأدلة العقلية ليسوا

---

(١) قد أنكر قوم من الأشعرية نسبة ذلك إليهم، ينظر: «الإنصاف» للباقلاني (ص: ٦٠-٦١)، و«شكاية أهل السنة» للقشيري ضمن «طبقات الشافعية» للسبكي (٣/ ٤٠٦ وما بعدها).

(٢) قال أبو محمد بن حزم في «الفصل» (٤/ ٢): «وأما هذا الباقلاني فإنا رأينا في كتاب صاحبه أبي جعفر السمناني قاضي الموصل أنه كان يقول: إن كل ذنب دقَّ أو جلَّ فإنه جائز علىٰ الرسل حاشا الكذب في التبليغ فقط، قال: وجائز عليهم أن يكفروا، قال: وإذا نهىٰ النبي ﷺ عن شيء ثم فعله فليس ذلك دليلًا علىٰ أن ذلك النهي قد نُسخ؛ لأنه قد يفعله عاصيًا لله ﷻ، قال: وليس لأصحابه أن ينكروا ذلك عليه ...».

لكن ذكر أبو الحسن الآمدي -فيما نقله عنه شيخ الإسلام- أن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر الأشعرية. «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٣١٩).

بمؤمنين في الحقيقة، وإنَّما تجري عليهم أحكامُ الشريعة. وهذا من أفظع الأقاويل، وهو قول جهم.

ومنها: أنَّ كلَّ حديثٍ ورد مخالفًا للعقل، لا يُمكن الجمعُ بينه وبين العقل، فهو كذب وزور، وإنْ رواه مَن لا يُشَكُّ في عدالته قبل ذلك، وأنَّ مَن رواه مع العلم بحاله مُثبتًا له، تسقط عدالته، وأنَّه لا يجوز قبولُ خبرٍ في باب الاعتقاد، إلَّا ما وافق قضيةَ العقل فيه.

وهذا يؤدِّي إلىٰ ردِّ الأخبار الواردة في الصفات، وإلىٰ تفسيق أئمة المسلمين.

ومنها: أنَّ الصلاةَ وسائرَ قوانين الشريعة لا يُعتد بقيام المرء بها إلَّا بعد معرفته ربَّه بدليل العقل، وأولُ الفروض عليه النظرُ في الأدلة ليعرفه، فإذا اشتغل بالفروع قبل إحكام الأصول[1] لم ينتفع به.

وشهادة أنْ لا إله إلا الله إذا لم يعرف قائلُها صحةَ الأدلة، شهادةٌ عاريةٌ عن العلم غيرُ منتفعٍ بها.

ومنها: أنَّ المُلحِدَ والمجوسيَّ واليهوديَّ والنصرانيَّ ينبغي أنْ يُدعَوا إلىٰ المُناظرة، ويُتعلم الكلامُ لجدالهم.

والله سبحانه قد منع مِن الجلوس مع الخائضين في آياته، واتَّفق أهلُ الحَلِّ والعَقد من العلماء علىٰ أنَّ المُلحِدَ والمجوسيَّ [واليهوديَّ والنصرانيَّ][2]

(١) هنا نهاية اللوحة الساقطة من مصورتي من (ع).
(٢) من (م).

وأهلَ سائر النِّحَل لا يَلْزمنا جدالُهم، وأجمع أكثرُهم علىٰ أنَّ الجدالَ منسوخٌ بالأمر بالقتال.

وفي مُناظرتهم أكبرُ فسادٍ لانتشار شُبَهِهم بها في الناس، وجواز عدم مَن يصل إلىٰ حَلِّها في الحال.

ومنها: أنَّ المُخالِفَ من أصحاب الحديث وأهل الأثر، لا يبلغ عقلُ كثيرٍ منهم معرفةَ العقليَّات ولا يفهمونها، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهم ينبغي أنْ يُخاطَب علىٰ قَدْر عقلِه.

وفي ضمن هذا إخفاءُ المذهب عن قوم وإظهارُه لآخرين، وهذا شبيهٌ بالزندقة.

وبهذا الفعل منهم دخل كثيرٌ من العَوَام والمبتدئين في مذهبهم؛ لأنَّهم يُظهِرون له الموافقةَ في الأول، ويُكذِّبون ما يُنسَب إليهم حتىٰ يصطادوه، فإذا وقع جرُّوه قليلًا قليلًا حتىٰ ينسلخَ من السُّنَّة.

وكان أبو بكر بن الباقلاني مِن أكثرهم استعمالًا لهذه الطريقة، وقد وشَّحَ كتبَه بمدح أصحاب الحديث، واستدلَّ علىٰ الأقاويل بالأحاديث في الظاهر، وأكثرَ الثناءَ[1] علىٰ أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأشار في رسائلَ له إلىٰ أنَّه كان يعرفُ الكلامَ، وأنَّه لا خلافَ بين أحمد والأشعري. وهذا مِن رِقَّة الدِّين، وقِلَّة الحياء.

ومنها: ما أظهره مُتأخِّروهم والصُّلباءُ منهم، وهو أنَّ القرآنَ إذا كُتِب

---

(١) في (ل): «البناء».

بمِدادٍ[١] نَجِسٍ، أو رُمِيَ المُصحفُ في الخلاء، أو طُرِح عليه قَذَرٌ علىٰ سبيل العَمْد، لم يجب فيه كبيرُ نكيرٍ؛ لأنَّ صفةَ الله سبحانه ليست في الدنيا، وإنَّما المُصحفُ بما فيه مخلوقٌ، وهو من جُملة المُتَمَّنات.

والله تعالىٰ يقول: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، والنبي ﷺ نهىٰ عن حَملِه إلىٰ أرض العدوِّ؛ مخافةَ أنْ ينالَه العدوُّ[٢]، والفقهاءُ مُجْمِعون علىٰ أنَّ مسَّ المُحْدِث إيَّاه لا يجوز.

ومنها: ما ارتكبه أهلُ الوقت منهم، خصوصًا مَن كان منهم مِن المَغاربة، وهو أنَّ كلَّ مَن خالفهم نسبوه إلىٰ سبِّ العلماء؛ لِتَنْفِرَ قلوبُ العَوَامِّ عنه، وقَرَفوه[٣] بأقاويلَ لا يقول بها ولا يعتقدها بُهتًا منهم وكَذِبًا؛ لأنَّ البُهتانَ والكذبَ لا قُبحَ لهما في العقل، وإنَّما عُلِم قُبحُهما بالسَّمْع بزعمهم، والقائلون بخلاف قولِهم ضُلَّالٌ عندهم، ولا حُرمةَ لهم.

وفي [هذا][٤] المذهب أشياءُ كثيرةٌ في نهاية الشناعة، لم أُرِدْ ذِكْرَها في الحال خوفًا من الإطالة؛ لأنَّ هذه الرسالةَ إنَّما اشتملت علىٰ نُكَت وإشارات، ولعلَّنا في غيرها نشرحُ بعضَ ما أشرنا إليه مِن فضائحَ مذاهبهم، إنْ شاء الله تعالىٰ.

---

(١) بعده في (ع): «فيه». والمثبت بدونه من (ل)، (م).
(٢) أخرج البخاري (٢٩٩٠)، ومسلم (١٨٦٩) من حديث عبد الله بن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه كان ينهىٰ أن يُسافَر بالقرآن إلىٰ أرض العدو؛ مخافة أن يناله العدو.
(٣) يقال: هو يُقرَف بكذا، أي: يُرمىٰ به ويُتَّهم. «تاج العروس» (ق ر ف).
(٤) من (ل).

الفصل العاشر(١)

لمَّا زعم عوامُّ مُخالفينا أنَّهم مُوافقون للأئمة، مُتَّبِعون لهم، احتجنا [إلىٰ](٢) أنْ نُشيرَ إلىٰ أمر الأئمة، وإلىٰ معنىٰ الإمامة في العلم، ليُعلمَ مَن المُستحِقُّ منهم للاتِّباع، ومَن الواجبُ هِجرانه.

اعلموا أرشدنا الله وإيَّاكم أنَّ الإمامةَ هي التقدُّم في معنىٰ بالناس إلىٰ معرفته حاجةٌ، أو في قضاء عليهم الخوض فيه(٣) وارتكابه، وإنْ كان بهم عنه غنىٰ.

فأئمةٌ قد أثنىٰ الله عليهم خيرًا قال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: ٥].

وأئمةٌ قد أثنىٰ الله سبحانه عليهم شرًّا، فقال: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢]. وقال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا

---

(١) هو ما ذكره المصنف في المقدمة: «بيان أن شيوخهم أئمة ضلال ودعاة إلىٰ الباطل وأنهم مرتكبون إلىٰ ما قد نُهوا عنه».

(٢) من (ل).

(٣) في (ع): «أو قضي عليهم خُصوص فيه». وفي (ل): «إذا قضىٰ عليهم الخوض فيه». والمثبت من (م).

يُنصَرُونَ ۝ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ [القصص: ٤١-٤٢].

فلما عُلِمَ أنَّ الأئمةَ علىٰ ضَرْبين: أئمة حقٍّ ممدوحون، وأئمة ضلالٍ مذمومون.

احتجنا إلىٰ أنْ نُبيِّنَ أحوالَ الضَّرْبَين؛ ليُتَّبَعَ المُحِقُّ ويُهجَرَ المُبْطِلُ.

فأئمَّةُ الحقِّ: هم المُتَّبِعون لكتاب ربِّهم سبحانه، المُقتَفُون سُنَّةَ نبيِّهم ﷺ، المُتمَسِّكون بآثار سَلَفهم الذين أُمروا بالاقتداء بهم.

وعلومُهم التي صاروا بمعرفتها وجمعِها والتقدُّم فيها أئمةً لغيرهم: القرآنُ، ومعرفةُ قراءتِه وناسخِه ومنسوخِه وأحكامِه، وفِيما[(١)] نزل، والعِلمُ بمُحْكَمِه ومُتَشابِهِه، والأخذُ بالآيات المُحْكَمات منه، والإيمانُ بالمُتَشابه.

ثم الحديث، وتبيينُ صحيحه من سَقيمه، وناسخه من منسوخه، ومُتواتره من آحاده، ومشهوره من غريبه، وما تلقَّته الأُمَّةُ منه بالقبول، وما تركوا العملَ به، وما يجب اعتقادُ ما فيه، ومعرفةُ عِلَله وأحوالِ رُواته.

ثم الفقه الذي مدار الشريعة علىٰ ضبطه، وهو مُستنبَط من الكتاب والحديث، وطلبُه فرضٌ، وأحكام أصوله التي شرحها مُتقدِّموا الفقهاء، دون ما أحدثه المُتكلِّمون منها ومزجوه ببدعتهم، ورضي به بعضُ المُتأخِّرين.

وما يستقيمُ للمرء تحصيلُ هذه العلوم إلَّا بأنْ يَشرعَ في أخذ لُغة العرب قبل ذلك؛ ليعلمَ معنىٰ ما يَرِدُ عليه في القرآن والحديث والفقه.

---

(١) في (ع): «وفيمن». والمثبت من (ل)، (م).

ولا بدَّ له مِن تعلُّم شيء من النحو الذي به يُوزَن كلامُ العرب، ويُعرَف صحيحِه مِن فاسدِه.

فإذا تقدَّم واحدٌ في هذه العلوم، وكان أخذُه إيَّاها ممَّن عُلِم تقدُّمُه فيها، وكونُه مُتَّبِعًا للسَّلَف مُجانِبًا للبِدَع حُكِمَ بإمامته، واستحقَّ أنْ يؤخَذَ عنه ويُرجع إليه ويُعتمد عليه.

ثم يلزمه في الأداء: التحفُّظ من الزَّلَل، والتحرُّز من الإحداث، والتوقِّي عن مجاوزة ما أحاط به عِلمُه، وقبولُ ما يتَّجه له من الصواب، وإنْ أتاه ذلك ممَّن هو دونه، والتواضعُ لله سبحانه الذي مَنَّ عليه بما عَلِمه، والرفقُ واللِّينُ لِمَن يَتعلَّم منه، والجريُ علىٰ طريقة من تقدَّم من العلماء في التَّوَرُّع والتَّخَوُّف من العَثْرة، والعلم بأنَّه ليس بمعصوم، وأنَّ الذي صار إليه مِن العلم يسيرٌ، وإنْ حُرِمَه خلقٌ كثيرٌ.

والذين كانوا علىٰ هذا المنهاج بعد الصحابة الذين فازوا بالسَّبق والسُّؤدد، وظفروا بالحظِّ الأوفر مِن كلِّ خير، واشتركوا في الإمامة والعدالة، وإنْ كان بينهم تفاضل وتفاوت ﵃، هم التابعون لهم بإحسان، وهم خلق كثير، لم يُخالفوا طريقةَ الصحابة، ولم يُحدِثوا في الدين حَدَثًا.

فبالمدينة مِن أعلامهم: سعيد بن المُسَيَّب بن حَزْن المخزومي، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعُروة بن الزُّبير بن العَوَّام، وعُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وسُليمان بن يَسَار، وقَبِيصة بن ذُؤَيب، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وعبد الرحمن بن هُرمز الأعرج.

وبمكة: طاوس بن كَيْسان الصنعاني، وعطاء بن أبي رَبَاح، وعُبَيد بن عُمَير، ومجاهد بن جَبْر.

وبالعراق: الحسن [بن أبي الحسن](١)، ومحمد بن سِيرين، ومُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، وجابر بن زيد أبو الشَّعْثاء، وعامر بن شَرَاحِيل الشَّعْبي، وعَلْقمة بن قَيْس، والأسود بن يزيد.

وبالشام: جُنادة بن أبي أُمَيَّة، ورجاء بن حَيْوة، وعبد الله بن مُحَيْرِيز، وحَسَّان بن عَطيَّة.

وفي كلِّ ناحيةٍ قومٌ مشهورون.

ثم مِن بعدِهم مَن تأخَّر عنهم، ولَحِق مُتأخِّري الصحابةِ موتًا، وأخذوا عن كبار التابعين بعدهم: كالزُّهري بالمدينة، وعمرو بن دينار بمكة، وإبراهيم بن يزيد النَّخَعي بالكوفة، وأيوب السَّخْتِياني بالبصرة، ومكحول بالشام، وخَيْر بن نُعَيم بمصر، ومعاوية بن صالح بالأندلس.

وفي وقتِهم دَبَّت البدعُ إلىٰ أُناس، وقُرِف آخرون بشيء منها(٢)، ولم يصحَّ ذلك، ثم عَمَّر الله البلادَ بالفقه والحديث.

فظهر بالمدينة: مالك بن أنس، وابن أبي ذئب.

وبمكة: ابن جُريج، وسُفيان بن عُيَينة.

وبالشام: أبو عمرو الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز.

---

(١) من (ل)، (م). وهو الحسن البصري الإمام المشهور.

(٢) يقال: هو يُقرَف بكذا، أي: يُرمىٰ به ويُتَّهم. «تاج العروس» (ق ر ف).

وبمصر: الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث.

وبالكوفة: سُفيان بن سعيد الثَّوري.

وبالبصرة: حَمَّاد بن زيد بن درهم الأزدي.

وبخُراسان: عبد الله بن المُبَارك.

وكانوا أئمةً في العلم، مشاهيرَ بالاتِّباع، والأخذ عن أمثالهم.

وكان في وقتهم علماء لهم تقدُّم في علوم، وأتباع على مذهبهم، لكنَّهم وقعوا في شيء من البدع؛ إمَّا القدر، وإمَّا التشيُّع، أو الإرجاء، عُرِفوا بذلك، فانحطَّتْ منزلتُهم عند أهل الحقِّ.

وظهر بعد ذلك أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأصحاب أبي حنيفة، وأصحاب مالك، وكَثُرت العصبيَّةُ، واضطربت الأُمور، وصَعُب على ناسٍ كثيرٍ [من المالكيَّة والحَنَفيَّة][1] ظهورُ مذهب الشافعي؛ لقيامه بالفقه والحديث واللُّغة، وشرفه في النَّسَب، وكونه مقبولًا عند المُتَّبعين من أهل عصره.

ثم ظهر الكلامُ وأهلُه، وانتشرت كتبُ الفلاسفةِ وأهلِ الزَّيغ في أيدي الناس، وكَثُرَت المذاهب في الأصول.

فأيَّد الله سبحانه بمنِّه أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حتى قام بإظهار المنهاج الأول، وكان جامعًا؛ قد تقدَّم في الفقه فنظر في مذهب أبي حَنيفة وسُفيان أولًا، ثم نظر في مذهب مالك، ثم نظر في مذهب

---

(١) من (م).

الشافعي، [ثم ذهب مذهبًا باجتهاده الصحيح الموافق لكتاب الله وسُنَّة الرسول ﷺ][١]، واختار لنفسه [في الفروع][٢] ما وجده في الحديث، وكان في معرفته مُبَرَّزًا، وكان شديدَ الورع، ومُتَمَسِّكًا بآثار السَّلَف، ومُتَمَكِّنًا من العقل والحِلم [والعِلم][١]، فنشر ما كان عليه السَّلَفُ، وثبت في المِحنة، ولم يأتِ مِن عنده بشيء، ولم يُعوِّل إلَّا علىٰ السُّنَن الثابتة.

وإنَّما عُرِف المذهبُ به لتفرُّدِه بالقيام [به][٢] في وقته وسكوتِ أترابه عن ذلك، إمَّا لخوفٍ [لَحِق][٢] البعض، أو عِرفان مِن آخرين بأنَّه أَوْلاهم بما قام به؛ لتقدُّمه عليهم في خِصال الخير.

واليوم[٣] فمَن عُرِف منه لزومُ المِنهاج، وظهر تقدُّمُه في العلوم التي ذكرناها، فهو إمامٌ مُقتدىً به.

ومَن زاغ عن الطريقة، وفاوضَ[٤] أهلَ البدع والكلام، وجانب الحديثَ وأهلَه، استحقَّ الهِجران والتَّرك، وإنْ كان مُتقدِّمًا في تلك العلوم.

وأمَّا أئمَّة الضلالة: فالمُشركون، والمُدَّعون الرُّبوبية، والمُنافقون، ثم كلُّ مَن أحدث في الإسلام حَدَثًا، وأسَّس بخلاف الحديثِ طريقًا، وردَّ أَمْرَ المُعتقدات إلىٰ العقليَّات، ولم يُعرَف شيوخُه باتِّباع الآثار[٥]، ولم يأخذ السُّنَّةَ عن أهلِها، أو أخذ عنهم ثم خالفهم.

---

(١) من (م). (٢) من (ل)، (م).

(٣) «واليوم» ليس في (م).

(٤) فاوضه في الأمر: جاراه وشاركه. «مختار الصحاح» (ف و ض).

(٥) قوله: «باتباع الآثار» ليس في (ل)، (م).

وهم فِرَقٌ، والأصول أربعة: القَدَريَّة، والمُرْجِئة، والرافِضة، والخوارج، ثم تَشَعَّبت المذاهبُ من هذه الأربعة، والكلُّ ضُلَّال.

فكلُّ مَن ردَّ الأمرَ إلىٰ نفسه، وادَّعىٰ قُدْرةً علىٰ ما يُريد، وزعم أنَّ الله سبحانه لم يُقَدِّر المعاصي، ولم يَكتُبْها، ولم يُرِدْها، فهو قَدَري.

وكلُّ مَن زعم أنَّ الإيمانَ قولٌ مُفردٌ، أو قولٌ ومعرفةٌ، أو قولٌ وتصديقٌ، أو معرفةٌ مُجرَّدةٌ، أو تصديقٌ مُفردٌ، أو أنَّه لا يزيد ولا ينقص، فهو مُرجئ، وبعضُهم جَهمي.

وكلُّ مَن يُبغض أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أو واحدًا منهم، وأنكر إمامتَه وتقدُّمَه وفضلَه، فهو رافضي.

وكلُّ مَن تنقَّص عثمان وعليًّا وعائشة ومعاوية وأبا موسىٰ وعمرو بن العاص رضي الله عنهم، فهو خارجي.

ومَن تنقَّص بعضَهم، ولم يتنقَّص عثمان وعليًّا، فهو ضالٌّ علىٰ أيِّ مذهبٍ كان.

وقد رُوي عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**لُعِنَتِ القَدَريَّةُ والمُرْجِئةُ على لسانِ سبعين نبيًّا**»(١).

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم ٣٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١١٧ رقم ٢٣٢) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٦٢)، والآجري في «الشريعة» (٣٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي إسنادهما ضعف، لكن قال الهروي في «ذم الكلام» (١/ ٧٠): «سمعتُ أبا يعقوب الحافظ يُقوِّي هذا الحديث».

وينظر: «السلسلة الضعيفة» (٥٥٨١).

ورُوي عنه في الروافض أنَّهم مشركون[(١)].

ورُوي عنه في الخوارج أنَّهم كلابُ أهلِ النار[(٢)].

ورُوي عنه ﷺ أنَّه قال: «**مَن أَحدثَ حَدَثًا في دينِنا فهو ردٌّ عليه**»[(٣)].

ورُوي عنه ﷺ أنَّه قال: «**كلُّ مُحْدَثةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ**»[(٤)].

فالمُتَّبِعُ للأثر يجب تقديمُه وإكرامُه، وإنْ كان صغيرَ السِّنِّ غيرَ نَسِيب، والمُخالفُ له يلزم اجتنابُه، وإنْ كان مُسِنًّا شَرِيفًا.

والذين بُلِيَ كثيرٌ من أهل العلم بهم: المعتزلة، وهم أعداءُ الأثر وأهلِه، و كُبَراؤهم: أبو الهُذَيل العَلَّاف، وجعفر بن مُبَشِّر، والنَّظَّام، والجاحظ، وأبو علي الجُبَّائي، وابنه أبو هاشم، وأبو القاسم الكَعْبي البَلْخي.

---

(١) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب من المسند» (٦٩٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٨١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد رُوي عن عدد من الصحابة، وفي أسانيدها كلها ضعف.

وينظر: «علل الدارقطني» (١٥/ ١٧٧ رقم ٣٩٣٤)، و«العلل المتناهية» (١/ ١٥٧ وما بعدها)، و«السلسلة الضعيفة» (٥٥٩٠، ٦٢٦٧، ٦٥٤١).

(٢) أخرجه أحمد (١٩١٣٠)، وابن ماجه (١٧٣) من حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (٢٢١٨٣)، وابن ماجه (١٧٦) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

وينظر: «علل الدارقطني» (١٢/ ٢٦٨ رقم ٢٧٠١)، و«العلل المتناهية» (١/ ١٦٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٢) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

وأخرج مسلم (٨٦٧) من حديث جابر رضي الله عنه، بلفظ: «وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة».

وقبل هؤلاء: عمرو بن عُبيد، وواصل بن عطاء.

وبعدهم: أبو عبد الله البصري، وأبو القاسم الواسطي.

وبعدهما: الصاحب إسماعيل بن عباد، وعبد الجبار الأسداباذي(١)، كلُّ هؤلاء دُعاةٌ إلىٰ الضلالة.

ثم بُلِيَ أهلُ السُّنَّة بعد هؤلاء بقوم يدَّعون أنَّهم من أهل الاتباع، وضررُهم أكثرُ مِن ضرر المعتزلة وغيرهم، وهم: أبو محمد بن كُلَّاب، وأبو العباس القَلَانسي(٢)، وأبو الحسن الأشعري.

وبعدهم: أحمد بن أبي يزيد(٣) بسِجِسْتان، وأبو عبد الله بن مُجاهد بالبصرة.

وفي وقتنا: أبو بكر بن الباقِلاني ببغداد، وأبو إسحاق الإسْفَرايِيني، وأبو بكر بن فُورك بخُراسان، فهؤلاء يَرُدُّون علىٰ المُعتزلة بعضَ أقاويلهم، ويَرُدُّون علىٰ أهل الأثر أكثر ممَّا رَدُّوه علىٰ المعتزلة.

وظهرت بعد هؤلاء: الكَرَّاميَّة(٤)، والسالِميَّة(٥)، فأتَوْا بمُنكرات من القول.

---

(١) هو القاضي عبد الجبار المعتزلي المشهور.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي، من معاصري أبي الحسن الأشعري. «تبيين كذب المفتري» (ص: ٣٩٨).

(٣) كذا في النسخ، ولم أجد له ترجمة، وجعله محقق مطبوعة دار الراية: «محمد بن أبي تريد»، وعرَّفه بأنه إمام الماتريدية محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي، نسبة إلىٰ ماتريد محلة بسمرقند. وهو بعيد، والله أعلم.

(٤) هم أصحاب أبي عبد الله محمد بن كَرَّام السجستاني توفي سنة (٢٥٥هـ)، كان ممن يُثبت الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلىٰ التجسيم والتشبيه. «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٠٨).

(٥) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٦٧٨): «سألتُ شيخَنا ابن تيمية عن مذهب=

وكلُّهم أئمةُ ضلالةٍ يَدْعون الناسَ إلىٰ مخالفة السُّنَّة وترك الحديث، وإذا خاطبهم من له هَيبةٌ وحِشْمةٌ من أهل الاتِّباع قالوا: الاعتقاد ما تقولونه، وإنَّما نتعلَّم الكلامَ لمُناظرة الخصوم. والذي يقولونه كَذِبٌ، وإنَّما يَتَستَّرون بهذا؛ لئلَّا يُشَنِّعَ عليهم أصحابُ الحديث.

فمَن أنكر قولي فليأتِ بحديثٍ موافقٍ لِمَا قالوه، ولا يجدُ إلىٰ ذلك -والحمدُ لله- سبيلًا. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**أخافُ على أُمَّتي الأئمةَ المُضِلِّين**»(١).

ثم قد دخل في مذاهبهم خلقٌ كثيرٌ ممَّن يتظاهرُ بالفقه والحديث، فمنهم مَن أظهر ذلك وعُرِف به، ومنهم المُنكِرُ أنَّه منهم في الظاهر، وهو يَعْضُدُهم(٢) ويُثني عليهم في الباطن، يرضىٰ لنفسه بالكذب والنِّفاق.

ويتعلَّق قومٌ من المغاربة علينا بأنَّ أبا محمد بن أبي زيد(٣) وأبا الحسن

= السالمية فقال: هم قوم من أهل السنة في الجُملة من أصحاب أبي الحسن بن سالم، أحد مشايخ البصرة وعُبَّادها، وهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن سالم، من أصحاب سهل بن عبد الله التستري، خالفوا في مسائل فبُدِّعوا».

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٢٩)، وابن ماجه (٣٩٥٢) من حديث ثوبان رضي الله عنه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) بعده في (ع): «في الباطن». والمثبت بدونه من (ل)، (م).

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد الفقيه القيرواني، شيخ المالكية بالمغرب، كان قد جمع مذهب مالك، وشرح أقواله، وكان واسع العلم، كثير الحفظ، ذا صلاح وورع وعفة. صنَّف كتاب «النوادر والزيادات»، واختصر «المدونة»، وعلىٰ هذين الكتابين المُعَوَّل في الفتيا بالمغرب، وصنَّف كتاب «الرسالة» وهو مشهور، توفي سنة (٣٨٦هـ)، وقيل: سنة (٣٨٩هـ). «تاريخ الإسلام» (٨/ ٦٤٧).

القابسي(١) قالا: إنَّ الأشعريَّ إمامٌ(٢).

وإذا بانَ صحَّةُ حكايتهم عن هذين، فلا يخلو حالُهما من أحد وجهين:

[إمَّا](٣) أنْ يُدَّعىٰ أنَّهما كانا علىٰ مذهبه؛ فلا يُحكم بقولهما بإمامته، وإنْ كانت لهما منزلةٌ كبيرةٌ، كما لم يُحكم بما يقول ابنُ الباقِلاني وأشكالُه.

وإمَّا أنْ يُقَرَّ(٤) بأنَّهما مُخالفان له في الاعتقاد؛ فقولُهما بعد ذلك: إنَّه إمامٌ، لا يؤثِّر شيئًا يُفرح به.

وهذه رسالة أبي محمد بن أبي زيد في الفقه، ورسالةٌ لأبي الحسن القابسي في الاعتقاد، موجودتان.

فأبو محمد قال في رسالته: إنَّ اللهَ فوقَ عرشِه بائنٌ مِن خلقِه(٥).

وعند الأشعريِّ أنَّ اعتقادَ هذا كُفرٌ، وعندنا أنَّ أبا محمد مُحِقٌّ فيما قال، والسُّنَّةُ معه فيه.

ولأبي محمد كتابٌ في إنكار الكلام والجِدال، والحثِّ علىٰ الأثر واتِّباع السَّلَف.

---

(١) في (ع): «القلانسي». والمثبت من (ل)، (م). وهو الإمام الحافظ الفقيه أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القروي القابسي المالكي، كان عارفًا بالعلل والرجال والفقه والأصول والكلام، مصنِّفًا يَقِظًا دَيِّنًا تقيًّا، وكان ضريرًا، وهو من أصح العلماء كتبًا، كتب له ثقات أصحابه، وتوفي سنة (٤٠٣هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٥٨).

(٢) ينظر ثناؤهما عليه في «تبيين كذب المفتري» (ص: ١٢٢ وما بعدها).

(٣) من (ل)، (م).

(٤) في (ل)، (م): «يقرا».

(٥) في «الرسالة» (ص: ٥): «وأنَّه فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعلمه».

وأبو الحسن القابسيُّ ذكر في كتابه: أنَّ الاعتمادَ علىٰ السَّمْع، وأنَّ الكلامَ والجِدالَ مذمومٌ، وذكر فيه: أنَّ لله يَدَيْن كما يقولُ أهلُ الأثر.

وعند بعض أصحاب الأشعريِّ: أنَّ لله يدًا واحدةً، ومَن قال: إنَّ له يَدَيْ صفةٍ ذاتيةٍ؛ فهو زائغ.

فبان بما ذكرناه أنَّ هذين الشيخين رحمهما الله [إن][1] قالا ما يُحكىٰ عنهما من إمامة الأشعري، فإنَّما قالاه لحُسن ظنِّهما به؛ لتظاهره بالردِّ علىٰ المعتزلة والروافض، ولم يُخْبَرا مذهبَه، ولو خَبَراه لما قالا ما قالاه، والله أعلم.

وإذا جاز لأبي محمد أنْ يُخالفه في كرامات الأولياء وفي معنىٰ الاستواء، وغير ذلك، [وجاز لأبي الحسن مخالفته في اليدين وترك الجدال، مع قولهما بإمامته، لم يُنكَر علىٰ غيرهما مخالفته][2]، والقول بما نطق به الكتابُ، وثبت به الأثرُ، وهو غيرُ قائل بإمامتِه في السُّنَّة. وبالله التوفيق.

---

(١) من (ل)، (م).
(٢) ما بين المعقوفتين مكانه في (ع): «وجاز لأبي محمد مخالفته». والمثبت من (ل)، (م).

الفصل الحادي عشر(١)

اعلموا -رَحِمنا وإيَّاكم اللهُ سبحانه- أنَّ هذا الفصلَ مِن أَولىٰ هذه الفصول بالضبط لعموم البلاء، وما يدخل علىٰ الناس بإهماله، وذلك أنَّ أحوالَ أهلِ الزَّمان قد اضطربت، والمُعْتَمَد فيهم قد عَزَّ، ومَن يبيع دينَه بعَرَضٍ يسيرٍ، أو تَحَبُّبًا إلىٰ مَن يراه قد كَثُر، والكذب علىٰ المذاهب قد ظهر، فالواجب(٢) علىٰ كلِّ مسلم يُحبُّ الخَلاصَ أنْ لا يركنَ إلىٰ كلِّ أحدٍ، ولا يعتمد علىٰ كلِّ كتاب، ولا يُسْلِم عِنَانَه(٣) إلىٰ مَن أظهر له الموافقة.

فلقد وقفتُ علىٰ رسالةٍ عَمِلها رجلٌ من أهل أصبهان يُعرف بابن اللَّبَّان(٤)، وهو حيٌّ بعدُ فيما بلغني، وسمَّاها «شرح مقالة الإمام الأوحد أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل»، وذكر فيها مذهب الأشعريِّ المُخالف لأحمد، وأعطىٰ منها نُسَخًا إلىٰ جماعةٍ يطوفون بها في البلاد، ويقولون: هذا إمامٌ من

---

(١) وهو كما ذكر المصنف في مقدمة كتابه: «الحذر من الركون إلىٰ كل أحد، والأخذ من كل كتاب؛ لأن التلبيس قد كَثُر والكذب علىٰ المذاهب قد انتشر».

(٢) قوله: «والكذب علىٰ المذاهب قد ظهر فالواجب» وقع في (ع): «الكذب علىٰ المذاهب وقد فالواجب» كذا. والمثبت من (ل)، (م).

(٣) العِنان، بالكسر: سير اللجام الذي تُمسك به الدابة. «تاج العروس» (ع ن ن).

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأصبهاني، المعروف بابن اللبان، قال الخطيب: أحد أوعية العلم، ومن أهل الدين والفضل، كان ثقة، صحب القاضي أبا بكر الباقلاني الأشعري ودرس عليه أصول الديانات وأصول الفقه، ودرس فقه الشافعي علىٰ أبي حامد الإسفراييني، وله كتب كثيرة مصنفة، مات سنة (٤٤٦هـ). «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٧٥).

أئمة أصحاب أحمد رحمة الله عليه، قد شرحَ مقالتَه ليكتبَها العوامُّ ويَظُنُّوا صِدْقَ النَّاقل فيقعوا في الضلالة، وأُخْرِج هذا الرجلُ من بغداد بهذا السبب وعاد إلىٰ أصبهان، وهو من أصحاب أبي بكر بن الباقِلاني.

وهاهنا بمكة معنا مَن شُغله برواية الحديث أكثرُ وقته، ويَصيح أنَّه ليس بأشعري، ثم يقول: رأيتُ منهم أفاضل، ومَن الترابُ تحت رِجلِه أفضلُ مِن خَلْقٍ. وإذا قَدِمَ البلدَ رَجلٌ منهم قصده قاضيًا لِحَقِّه، وإذا دخله رجلٌ مِن أصحابِنا جانبه وحذَّر منه، وكلَّما ذُكر بين يديه شيخٌ من شيوخ الحنابلة وقع فيه، وقال: أحمدُ نَبِيلٌ، لكنه بُلِي بمَن يَكذب [عليه][1].

وهذا مكرٌ منه لا يَحِيقُ إلَّا به.

ولو جاز أنْ يقالَ: إنَّ أصحابَ أحمد كَذَبوا عليه في الظاهر من مذهبه والمنصوص له، لساغ أنْ يقالَ: إنَّ أصحابَ مالكٍ والشافعيِّ وغيرهما كَذَبوا عليهم فيما نقلوه عنهم، وهذا لا يقوله إلَّا جاهلٌ رقيقُ الدِّين قليلُ الحياء[2].

---

(١) من (ل)، (م).

(٢) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – كما في «العقود الدرية» (ص: ٢٥١) – أن شيخًا من كبار المخالفين قال له: «لا ريب أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر، ومن أكبر أئمة الإسلام، لكن قد انتسب إليه أناس ابتدعوا أشياء».

فأجابه شيخ الإسلام بقوله: «أما هذا فحق، وليس هذا من خصائص أحمد، بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء، قد انتسب إلىٰ مالكٍ أناس مالكٌ بريء منهم، وانتسب إلىٰ الشافعي أناس هو منهم بريء، وانتسب إلىٰ أبي حنيفة أناس هو بريء منهم، وقد انتسب إلىٰ موسىٰ عليه السلام أناس هو بريء منهم.

وذكر في كلامه أنه انتسب إلىٰ أحمد أناس من الحشوية والمشبِّهة ونحو هذا الكلام. =

ومَن الناس مَن يُظهر الردَّ علىٰ الأشعرية، ويقول[1]: ما أتكلَّم في الحرف والصوت.

ومَن كان هكذا، لم يَخْلُ أمرُه من أحد وجهين:

إمَّا أنْ يكونَ غيرَ خبيرٍ بمذهب أهل الأثر، وهو يريد التظاهر به تَكَسُّبًا أو تَحَبُّبًا.

وإمَّا أنْ يكونَ مِن القوم فيتظاهرُ بمخالفتهم؛ ليُدَلِّسَ قولَهم فيما يقوله،

= فقلت: المشبِّهة والمجسِّمة في غير أصحاب أحمد أكثر منهم فيهم، هؤلاء أصنافُ الأكرادِ كلهم شافعية، وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية، والكرَّامية المجسِّمة كلهم حنفية، وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم.

وتكلمتُ علىٰ لفظ الضحشوية، وقلت: أول من قال: إن الله جسم، هشام بن الحكم الرافضي.

وقلتُ لهذا الشيخ: مَن في أصحاب أحمد من الأعيان حشوي بالمعنىٰ الذي تريده؛ الأثرم؟ أبو داود؟ المرُّوذي؟ الخلال؟ أبو بكر عبد العزيز؟ أبو الحسن التميمي؟ ابن حامد؟ القاضي أبو يعلىٰ؟ أبو الخطاب؟ ابن عقيل؟ ورفعت صوتي، وقلت: سمِّهم؛ قل لي: من هم؟ من هم؟

أبكذب ابن الخطيب (يعني: الفخر الرازي، علىٰ ما أرجحه) وافترائه علىٰ الناس في مذاهبهم تبطل الشريعة وتندرس معالم الدين؟! كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون: إن القرآن القديم هو أصوات القارئين ومداد الكاتبين، وأن الصوت والمداد قديم أزلي. من قال هذا؟ وفي أي كتاب وُجد هذا عنهم؟ قل لي» انتهىٰ باختصار.

وقد رد علىٰ هذه الفرية أيضًا ابن المبرد في «جمع الجيوش والدساكر» (ص: ٣٢٩ - بتحقيقي).

(١) هنا نهاية الموجود من النسخة (م).

فيُقْبَلَ منه، أو يُحسِّنَ قبيحَهم فيُتابَعَ عليه؛ ظنًّا أنَّه مُخالفٌ لهم، وكثيرًا ما يَتِمُّ علىٰ أهل السُّنَّة مثلُ هذا.

فمَن رام النَّجاةَ مِن هؤلاء، والسلامةَ من الأهواء، فليكن ميزانُه الكتابَ والأثرَ في كلِّ ما يسمع ويرىٰ، فإنْ كان عالمًا بهما عرضه عليهما، [وإنْ كان مُقَصِّرًا عرضه علىٰ مَن عُلِمَ تَقَدُّمُه في عِلمهما][1] واتِّباعه للسَّلف.

ولا يَقبل من أحد قولًا إلَّا وطالبه علىٰ صِحَّته بآيةٍ مُحْكَمةٍ، أو سُنَّةٍ ثابتةٍ، أو قولِ صحابيٍّ من طريق صحيح.

وليُكثِرِ النظرَ في كُتُب السُّنَن لمَن تقدَّم مثل: أبي داود السِّجِسْتاني، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبي بكر الأَثْرَم[2]، وحرب بن إسماعيل السِّيرجاني[3]، وخُشَيش بن أصرم النسائي[4]، وعُروة بن مروان الرَّقِّي[5]، وعثمان بن سعيد الدارمي السِّجِسْتاني.

---

(١) من (ل).

(٢) هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي الأثرم، أحد الأعلام، ومصنف «السنن»، وتلميذ الإمام أحمد، توفي في حدود الستين ومائتين قبلها أو بعدها. «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦٢٣).

(٣) هو الإمام الحافظ الفقيه أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني، من تلامذة الإمام أحمد، له مسائل مشهورة عنه، توفي سنة (٢٨٠هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٤).

(٤) هو الإمام الحافظ الحجة أبو عاصم خشيش بن أصرم بن الأسود النسائي، مصنف كتاب «الاستقامة في السنة والرد علىٰ أهل البدع والأهواء»، وكان صاحب سنة واتباع، توفي بمصر سنة (٢٥٣هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٥٠).

(٥) لعله عروة بن مروان أبو عبد الله العرقي الطرابلسي الزاهد، قال الدارقطني: شيخ أُمِّي ليس بالقوي، وقال غيره: كان عابدًا ورعًا يتقوت من النبات، رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وهو عروة بن مروان الرقي الجرار، ومنهم من فرَّق بينهما. «تاريخ الإسلام» (٥/ ٣٩٦).

وليحذر تصانيفَ مَن [لا][(١)] يُخبَر حالُهم؛ فإنَّ فيها العقاربَ، وربَّما تعذَّر التِّرْياق[(٢)].

ولقد قال بعضُ السَّلف: سمعتُ [مِن][(١)] مُبتدعٍ في الصِّبا قولًا، أجتهدُ في إخراجِه من قلبي وسمعي، ولا يَتِمُّ لي ذلك.

وكان طاوس[(٣)] يَسُدُّ أُذُنَه إذا سَمِعَ مُبتدعًا يتكلَّم، ويقول: القلب ضعيف[(٤)].

وليكن مِن قَصدِ مَن تكلَّم في السُّنَّة اتِّباعُها وقبولُها، لا مُغالبة الخُصوم؛ فإنَّه يُعان بذلك عليهم، وإذا أراد المُغالبةَ ربَّما غُلِب.

وقال الحسن: المؤمنُ ينشرُ حِكمةَ الله؛ فإنْ قُبِلت منه حَمِدَ اللهَ، وإنْ رُدَّت عليه حَمِدَ اللهَ[(٥)].

وموضِعُ الحمد في الرَّدِّ أنَّه قد وُفِّقَ لأداء ما عليه.

وقال الهيثم بن جميل: قلتُ لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، الرجل يكون عالمًا بالسُّنَّة يُجادل عليها؟ قال: لا، يُخبِر بالسُّنَّة، فإنْ قُبِلَت منه وإلَّا أَمْسَك.

---

(١) من (ل).

(٢) في (ع): «الترياقي». والمثبت من (ل). والتِّرياق، بكسر التاء: دواء السموم، فارسي. «مختار الصحاح» (ت ر ق).

(٣) كذا في (ع)، (ل).

وفي مصدر التخريج: «ابن طاوس»، والله أعلم.

(٤) أخرجه معمر بن راشد في «الجامع» (١١/ ١٢٥ رقم ٢٠٠٩٩).

(٥) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢/ ٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥١٨ رقم ٦١١).

وقال العبَّاس بن غالب الهمداني الوَرَّاق: قلتُ لأحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يا أبا عبد الله، أكون في المجلس ليس فيه مَن يَعرفُ السُّنَّةَ غيري، فيتكلَّمُ مبتدعٌ فيه، أَرُدُّ عليه؟ فقال: لا تَنْصِبْ نفسَك لهذا، قال: أَخْبِر بالسُّنَّة ولا تُخاصم. فأعدتُ عليه القولَ، فقال: ما أراك إلا مُخَاصِمًا(١).

ورُوي عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**إذا أراد اللهُ بقومٍ شرًّا ألقى بينهم الجدل وخزن العمل**(٢)»(٣).

وقيل للحسن بن أبي الحسن البصري: نُجادِلُك؟ فقال: لستُ في شكٍّ مِن ديني.

وقال مالك بن أنس: أكُلَّما جاءنا رجلٌ أجدلُ من رجلٍ تركنا ما نزل به جبريلُ علىٰ محمد ﷺ لجَدَله(٤).

وقال حسَّان بن عطيَّة لغَيْلان(٥): إنَّك وإنْ أُعطيتَ لسانًا، فإنَّا نعلمُ أنَّا علىٰ حقٍّ، وأنَّك علىٰ الباطل(٦).

وقال النبي ﷺ: «**عليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلَفاءِ الراشدين المَهْدِيين مِن**

---

(١) أورده ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٥٦).

(٢) في (ل): «العلم».

(٣) لم أجده مرفوعًا بهذا اللفظ، وأخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٥٤) عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية قال: «إذا أراد الله بقوم شرًّا ألقىٰ بينهم الجدل وخزن العلم».

(٤) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٠٧ رقم ٥٨٢)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٦٣ رقم ٢٩٣).

(٥) هو غيلان القدري.

(٦) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٧٢) بنحوه.

بعدي، عَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذِ، وإيَّاكم والمُحْدَثاتِ؛ فإنَّ كلَّ مُحْدَثةٍ بِدْعةٌ»(١).

وقال الأوزاعي: عليك بآثارِ مَن سَلَفَ، وإنْ رَفَضَك الناسُ، وإيَّاك وآراءَ الرِّجالِ، وإنْ زخرفوا لك القولَ(٢).

فليحذَرْ كلُّ مسلم مسئولٍ ومُناظِرٍ مِن الدُّخول فيما يُنكِرُه علىٰ غيرِه، وليجتهد في اتِّباع السُّنَّة، واجتناب المُحْدَثات، كما أُمِر، وَلْيَعلَمْ أنَّ الله سبحانه لو أراد أنْ يَكِلَ الأمرَ إلىٰ الناسِ ويأمرُهم بالاجتهاد فيه برأيهم، لَفَعلَ، لكنَّه أبىٰ ذلك، وأمرهم ونهاهم، ثم ألزمهم الاجتهادَ في القيام بما أُمِروا به، واجتنابِ ما نُهوا عنه.

وأنا أرجو أنَّ مَن تأمَّل هذه الرسالةَ حقَّ التأمُّلِ وجد فيها -بتوفيق الله سبحانه- شفاءَ غَليلِه.

وأسألُ الله تعالىٰ أنْ يجعلَ قيامي بها لوجهه خالصًا، وأنْ ينفعَ بها مَن نظر فيها، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

تمَّتِ الرِّسالةُ، والحمدُ لله وحدَه، وصلواتُه علىٰ سيِّدِنا محمدٍ النبيِّ وآله وسلَّم تسليمًا كثيرًا، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العليِّ العظيم(٣).

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجه (٤٢) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٤٥ رقم ١٢٧)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١٠٧١ رقم ٢٠٧٧).

(٣) هذه نهاية (ع). أما (ل) فإنها تنتهي بقوله: «... إنه وليُّ ذلك والقادر عليه. تمَّت الرسالة بمنِّه وكرمه».

٤- فهرس الموضوعات